الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٨
الجمعة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ إلى ٨٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد لوك (استراليا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أزجي إليكم تهانئ الوفد الاسترالي على تعيينكم رئيسا للجنة، وكذلك أطيب تمانينا لكم بالنجاح في مساعيكم لتوجيهنا في العمل.

إننا نتطلع إلى هذه المناسبة السنوية لكي نقيِّم الأفكار والمقترحات المطروحة بشأن الأسلوب الذي يمكننا به التصدي معا للمهمة الصعبة المتمثلة في تعزيز السلام والأمن في ظل مناخ أمني دولي آخذ في التطور. ولا مناص من أن ينصب جزء كبير من اهتمامنا على عناصر من نظام الأمن الدولي الذي جرى تشييده بمثابرة طوال سنوات عديدة، في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

إن ذلك النظام جزء من الخلفية الأساسية التي ترتسم عليها التحديات المعاصرة والملحة. وهذه التحديات تتضمن، بالطبع، الجهود الرامية إلى حل قضية تيمور الشرقية، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المتعددة الجنسيات المكلفة باستعادة السلام والأمن في تيمور الشرقية. واستراليا ، من جانبها، تقدر أيما تقدير القدرات المتنوعة التي أبدتها الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، لا في مجال إعادة السلام والنظام فحسب، وإنما أيضا في التصدي للاحتياجات البشرية العاجلة.

وترى استراليا أن المحك الأساسي لقيمة الصكوك والمقترحات المتعددة الأطراف في مجال الأمن الدولي هو قدرتها على أن تعزز، بشكل ملموس، أمن استراليا وكذلك الأمن العالمي و الإقليمي. وأمن استراليا يتحدد بدرجة كبيرة من خلال قوة هذه الترتيبات المتعددة الأطراف، وكذلك قدراتنا الدفاعية، وتحالفاتنا وشراكاتنا الإقليمية، والدبلوماسية الدولية، بالإضافة إلى قوة اقتصادنا وروابطنا التجارية. وربما كان هذا النهج يختلف قليلا عن نهج العديد من البلدان الممثلة هنا. فبينما يركز البعض على الفوائد الاقتصادية والإنمائية التي تتأتى من الصكوك المتعددة الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح، فإن الأمر الضروري بالنسبة للأغلبية العظمى هو الفوائد الأمنية التي تُجنى منها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولم يكن من السهل خلال العام الماضي أو نحوه الاضطلاع بمهمة بحث وتقييم هذ الفوائد، وذلك بسبب المناخ الدولي المعقد والصعب. وقد شهدت الفترة الأخيرة تباطؤا ملحوظا في سير عدد من المفاوضات الرئيسية المتعددة الأطراف والثنائية في أعقاب فترة الانتعاش التي أعقبت مباشرة نهاية الحرب الباردة. فقد تعكر المناخ الدولي من جراء تجدد التوترات داخل البلدان وفيما بينها، والتي غالبا ما انطوت على عنصر عرقي أو ديني قوي، وعواقب إنسانية وخيمة اضطر المجتمع الدولى إلى التصدي لها. وهذا يطرح تحديات جديدة للأمم المتحدة ذاتها، تتمثل في تحديد كيفية مواجهة المنظمة للأزمات الإنسانية، علما بأن تجاهلها أمر لا يمكن تبريره بداهة، ناهيك عن كونه لا أخلاقي. وقد شهدت الفترة الأخيرة عددا من التحديات للمعايير الدولية لعدم الانتشار وتطلعات نزع السلاح. وكانت النتيجة المباشرة لهذه التحديات زيادة المخاطر المحدقة بالمناخ الأمني العالمي والإقليمي، وتغذية الضغوط الإقليمية التي تدفع إلى التنافس على التسلح وإلى انتشار الأسلحة.

إن ما تستخلصه استراليا من هذه الصورة العامة والمزعجة هو أنه لا يزال علينا عمل الكثير لتقييد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق أهداف نزع السلاح الطويلة الأمد، ومن بينها ازالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف. ونرى أن هذه التحديات تبرز وتعزز قيمة نظام الأمن الدولي القائم المصمم بهذا الشكل ليتيح للبلدان أن تتصدى لإحتياجاتها الأمنية بأقل مستوى عمل ممكن من التسلح وذلك - وهو الأهم - دون اقتناء أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها. ولكنه أيضا تذكرة لعمل لم ينجز؛ وللأولويات التي حددت، في بيان ١٩٩٥، لمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، لدى تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى.

إن التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في العام الماضي تؤكد الحاجة المستمرة إلى إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإننا لنحث جميع البلدان التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة أن تعمد إلى ذلك توا. ولقد اصيبت استراليا بخيبة أمل شديدة، ويساورها القلق، بشأن قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بعدم الموافقة على تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة. ونحث حكومة الولايات المتحدة على مواصلة بذل الجهود لزيادة الدعم الذي تلقاه المعاهدة، حتى يتسنى تصديق الولايات المتحدة سريعا على هذا الصك الهام، ونشجع البلدان الأخرى، من بين الـ ٤٤ بلدا المطلوب تصديقها على المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ، أن تقوم بذلك سريعا. ومؤتمر المادة الرابعة عشرة الذي عقد في فيينا الأسبوع الماضي يبرز تصميم الدول المصدقة على المعاهدة، ومن بينها استراليا، والدول الموقعة، على العمل من أجل دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر.

وثمة أولوية أخرى واضحة أقرها المجتمع الدولي مرارا وتكرارا، بهذه الصفة هي التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وسنبذل كل ما بوسعنا في سياق سعينا إلى حمل مؤتمر نزع السلاح على العمل لضمان بدء هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

وفي المجال النووي تستصرخ هاتان المعاهدتان إيلاء الانتباه إليهما. فكلتاهما يمكن أن تعود سريعا بفوائد أمنية على جميع أعضاء هذه اللجنة، وهما خطوتان عمليتان صوب نزع السلاح. بيد أننا في حاجة إلى أن نكون واقعيين في تقييم ما هو جدير بالإنجاز وما الذي يمكن انجازه - سواء على المدى القصير أو المدى الطويل - والفوائد التي يمكن أن نتوقعها من تدابير أو اجراءات بعينها. هذا، وستسهم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اسهاما حيويا في دفع عجلة عملية نزع السلاح النووي، بتقييد التحسين النوعي للأسلحة النووية، ولكنها لن تحقق في حد ذاتها نزع السلاح النووي. وابرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيقدم فوائد أمنية قيمة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء. وبسيطرتها على الزيادة الكمية للترسانات النووية - وهو التزام من الواضح أن جميع الدول النووية مستعدة للتعهد به - يمكن أن تكون خطوة رئيسية في عملية نزع السلاح النووي، خطوة يجدر بنا أن نتشبث باتخاذها على وجه الاستعجال.

ولكن ليس من الواقعي أن نسرف في توقعاتنا من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فنصر على أن تشمل مخزونات المواد الانشطارية، وهكذا نضمن، بفعل الأمر الواقع، أن تصبح المعاهدة مفاوضات حول الترسانات النووية ذاتها. وبقدر ما يبدو هذا مستصوبا، فمن البديهي أنه غير واقعي. فكثير ما نرهق مساعينا في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف بتوقعات غير واقعية، تكون أحيانا من قبل أقل الأطراف ميلا للمقترحات المقدمة، مما يترتب عليه إحباط ما يمكن تحقيقه من تقدم وخطوات عملية. وتظل حقيقة واقعة - استنادا إلى التقدم الواضح الذي تم تحقيقه

بالفعل في مجال نزع السلاح النووي - أن مسألة تخفيض الترسانات النووية ستتطلب عقد مفاوضات حازمة، وطويلة الأجل حتما، تجري أساسا بين الدول التي تمتلك تلك الترسانات. وبوسع من يعتزم منا أن يؤدي دورا داعما أن يدفع هذه العملية قدما، بالعمل على استكمال الجوانب غير المنتهية من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

والحدث الرئيسي المقبل في جدول عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي هو مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المزمع عقده في العام القادم. ونحن ندرك وجود تفسيرات متباينة بشأن أنجع السبل لتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار، ولكن علينا أن نضع نصب أعيننا الفوائد الأمنية الحيوية التي تقدمها المعاهدة. ومن الأهمية بمكان إيجاد فهم واضح لقيمة جميع عناصر المعاهدة، مع ضمان أن تظل توقعاتنا واقعية. وتتجلى قيمة المعاهدة في الانضمام شبه العالمي إليها. والطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار يظل بالنسبة لاستراليا هدفا رئيسيا، ونحن نناشد مرة أخرى الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، أن تعمد إلى ذلك باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

ومما لا شك فيه أن الشواغل الجديدة بشأن الحاجة إلى منظومات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية، والمناقشة الدائرة حول آثار ذلك على نظام الأمن الدولي، بما في ذلك معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، هي ذات صلة بمساعينا الجماعية. وإننا ننتظر من الأطراف المعنية بشكل رئيسي أن تتفاوض بحسن نية بشأن الشواغل الأمنية لكل منها، وتكفل ألا تشكل هذه المسائل سببا للتأخير في إحراز تقدم فيما يتعلق بالأولويات المقررة الأخرى.

وسأنتهز هذه الفرصة للتطرق بايجاز إلى أولويات استراليا الأخرى بشأن الأمن وتحديد الأسلحة. إن نجاح مفاوضات الفريق المخصص المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية يظل يمثل أولوية عليا بالنسبة للحكومة الاسترالية. واستراليا ملتزمة بوضع نظام امتثال قوي من شأنه أن يعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية باعتبارها خطوة هامة أخرى نحو ازالة أسلحة الدمار الشامل في نهاية المطاف. وسنواصل العمل مع البلدان الأخرى لضمان اختتام المفاوضات بنجاح في أقرب وقت ممكن. وفي إطار هذه العملية، نعتزم المضي قدما باقتراح عقد اجتماع وزاري رفيع المستوى كوسيلة لإعطاء المفاوضات زخما سياسيا حيويا. وضمانا لاعتماد البروتوكول في عام ٢٠٠٠، نرى من الضروري تعزيز الزخم المكتسب خلال الدورة السابقة للفريق المخصص بتقديم مجموعة المقترحات الموضوعية الجديدة، ومن بينها المقترحات المقدمة من مجموعة عدم الانحياز. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تنظيم عمل الفريق المخصص لزيادة الوقت المتاح للمفاوضات إلى أقصى حد خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، ونحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا.

إننا نرحب بالخطوات الهامة والايجابية التي اتخذتها الدول الأطراف ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولتدعيم المعيار الذي يمكن التحقق منه والملزم قانونا الذي تمثله. وتوضح الخبرة المكتسبة حتى اليوم في تنفيذ الاتفاقية القوة التي تضيفها آلية التحقق إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة، مع التسليم بالحاجة إلى اتخاذ إجراء آخر لإعطاء الاتفاقية فعاليتها بالكامل. بيد أنه من الأهمية بمكان أن تعمد البلدان التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها إلى القيام بذلك، إذا أريد للاتفاقية أن تنجح في تحقيق هدفها المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية.

وتولي استراليا أهمية كبيرة لوضع تدابير فعالة لمراقبة الصادرات للوفاء بأهداف والتزامات عدم الانتشار. ومن الحيوي أن تفي الدول المصدرة بالتزاماتها بضمان أن تخضع الصادرات من المعدات والمواد والتكنولوجيات الحساسة لنظام مراقبة ملائم. ويجب ألا يكون هناك تناقض بين وجود نظام فعال لمراقبة الصادرات والوصول إلى مزايا التكنولوجيا ذات الصلة لاستخدامها في الأغراض السلمية وحدها. والواقع أن ضوابط التصدير تؤدي دورا هاما في تهيئة مناخ الثقة والأمن الذي يدعم التبادل التجاري المشروع في السلع والتكنولوجيا الحساسة. وفي الوقت ذاته، على المصدرين أن يتدبروا دروس الماضي ونجاح عدد محدود من الدول في شراء برامج أسلحة الدمار الشامل من السوق الدولية.

إن نفاذ البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة في غضون العام الماضي، ونفاذ اتفاقية أوتاوا، يمثلان خطوتين هامتين إلى الأمام، ويوضحان التزام المجتمع الدولي بالقضاء على بلاء الألغام الأرضية. واستراليا دولة طرف في كلا الصكين، ونحن نلتزم التزاما قويا بتنفيذهما بشكل فعال، فهما يمثلان جزءا أساسيا من الاطار الرامي إلى التصدي لهذه المسألة.

بل إن استراليا ملتزمة أيضا بتدعيم هذا الاطار حيثما أمكن ذلك، ونرى أن فرض حظر على نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد من شأنه أن يكمّل الصكوك القائمة ويعززها، وسيشكل خطوة إضافية هامة نحو القبول العالمي المنشود للالتزامات. ومنتجو هذه الأسلحة والمتاجرون الرئيسيون بها على استعداد للتفاوض بشأن فرض حظر على نقلها، وينبغي لنا أن نستفيد من هذا الإستعداد.

وينبغي لنا أيضا أن نستفيد من الاهتمام الدولي المتزايد بمسألة الأسلحة الصغيرة. فانتشار هذه الأسلحة واساءة استعمالها وتكديسها، لها آثار مدمرة. وواقع الأمر هو أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، باعتبارها مشكلة أمنية فعلية، لها أثر مباشر على الحياة اليومية للأفراد يتجاوز بكثير أثر أسلحة الدمار الشامل، وهي تتسبب في حالات وفاة وإصابات وخسائر اقتصادية تفوق بكثير أسلحة الدمار الشامل. وهناك بالفعل بشأن هذه القضية مجموعة من المبادرات الإقليمية الجديرة بالثناء، ونرى أن الجهود الإقليمية ستوفر الأساس الضروري للنهج المطلوب، التجميعي والشامل في الوقت ذاته.

وفيما يتعلق بمنطقتنا، آسيا والمحيط الهادئ، هناك عدد من الجهود الجارية يستأهل الاهتمام. فمحفل جنوب المحيط الهادئ يعمل على وضع نهج إقليمي موحد إزاء تحديد الأسلحة، يركز على مشكلة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، والاتجار بها. وإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يعقد المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا اجتماع خبراء إقليميا عبر وطني لمناقشة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، كما ينظر الفريق العامل المعني بالجريمة عبر الوطنية، المنشأ في إطار مجلس التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في مسائل تتصل بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

وما فتئت استراليا تشارك منذ فترة طويلة، في جميع أنحاء المنطقة وفي مناطق أخرى، في عدد من المشاريع التي تستهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية للمجتمعات المتضررة من الصراعات. وأكرر مرة أخرى، أن هذه المشاريع خطوات تجميعية، ولكن مسألة الأسلحة الصغيرة أخطر وأكثر تعقدا من أن تعالج على عجلة. وينبغي أن يستند مؤتمر عام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه، إلى الجهود الإقليمية، وإلى خبرة الأمم المتحدة في هذا المجال، والعمل الممتاز الذي اضطلع به فريق الخبراء، لإعداد اقتراحات عملية للتصدي لهذه المشكلة. ونحن، من جانبنا، نستهدف الإبقاء على جهودنا الوطنية والإقليمية، والمشاركة بنشاط في المداولات الدولية بشأن هذا الشاغل الهام الآخذ في الظهور.

إن وفد بلدي ليتطلع إلى المساهمة في المناقشات اللاحقة، بتعليقات أكثر تحديدا على فرادى البنود ومشاريع القرارات.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتهنئتكم على انتخابكم رئيسا للجنة. وأود أيضا أن أشكر سلفكم على العمل القيم الذي قام به العام الماضي.

بعد بضعة أشهر سندخل في ألفية جديدة. وسوف نفكر لا محالة فيما سيحمله الإنسان معه إلى الألفية الجديدة وما سيخلفه وراءه. فهل سيكتب البقاء لعملية نزع السلاح مثلا؟ إن عبارة "نزع السلاح" لها تعريفات عدة. ولكن نزع السلاح في سياق ما نسعى إلى تحقيقه هنا - وهو تقليل التسلح الوطني والحد منه من خلال اتفاق دولي عام - لم يظهر كمفهوم إلا في المؤتمرين اللذين عقدا في لاهاي عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧، وقد مُني كل منهما بالفشل. ولم تنتعش فكرة نزع السلاح هذه من جديد إلا في عام ١٩٤٥. وفي ضوء ما نراه منذ ٥٠٠٠ عام من التاريخ الإنساني المسجل، فمن المعقول أن نتساءل عما إذا كانت حركة نزع السلاح هذه البالغة من العمر ٥٠ عاما تمثل فجرا جديدا، أم أنها ربما كانت مجرد شمعة مترددة اللهب لاتلبث أن تتلاشى.

وسيتوقف استمرار عملية نزع السلاح على قدر الفائدة التي تعود منها على البشرية. وقد يبدو هذا القول غريبا. فإذا كانت الأسلحة تقتل فمن المؤكد إزالتها ستجلب الخير. ولكننا قد تعلمنا من بداية تاريخ الإنسان أن المرء يمكن أن يمل حتى مما فيه الخير له. والميثولوجيا اليونانية تخبرنا أنه عندما كان إيكاروس وأبوه ديدالوس يحاولان الهرب من سجنهما الأشبه بالمتاهة، تصور ديدالوس فكرة الهروب طيرا بمساعدة أجنحة متماسكة بالشمع. ونجحت فكرة الأجنحة نجاحا كبيرا، وهرب الأب والأبن طيرا. وللأسف فإن إيكاروس متجاهلا تحذير أبيه، حلق على مقربة من الشمس، فذابت أجنحته المتلاصقة بالشمع، وهوى إيكاروس ليلقى حتفه.

ويحسن بنا أن نتأمل هذه القصة الخرافية ونحن نحاول الهروب من متاهة التاريخ الإنساني. فينبغي لنا أن نكون حريصين في تقدير المدى الذي ينبغي لنا أن نحلق فيه بفكرة وعمليات نزع السلاح.

ولذلك فإن ايجاد نقطة التوازن الصحيحة سيكون أحد التحديات الرئيسية التي ستواجهها اللجنة في القرن والألفية القادمين. ونزع السلاح بطبيعة الحال موضوع يعزى بالعظات والخطب، ويفتح الباب أمام المريدين الانفعاليين. ولننظر إلى المناقشة التي دارت مؤخرا في الولايات المتحدة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فإذا كان المراد تصديق دعاة نزع السلاح، فسنكون هنا أمام قضية مفروغ منها. ومع ذلك فإننا نشهد حدثا مذهلا، ستعاني فيه معاهدة تم التفاوض بشأنها بعناية، ويراد بها وضع حد لتطوير الأسلحة النووية، من انفتاح الباب على مصراعيه أمام تطوير هذه الأسلحة. وهذه الحالة توضح جيدا النقطة المركزية التي نود إثارتها في هذه المناقشة، ألا وهي أن قضايا نزع السلاح تكاد تكون متأصلة التعقد والصعوبة. وكثيرون في العالم يودون أن يصدق اعتقادهم بأن كثيرا من قضايا نزع السلاح إما سوداء أو بيضاء، سواء كانت تتعلق بالأسلحة النووية أو الألغام الأرضية أو الأسلحة الصغيرة. غير أننا، في كل بعد من أبعاد نزع السلاح - إذا أردنا أن نكون أمناء - نواجه أسئلة صعبة وغير مريحة.

ولنأخذ عملية نزع السلاح الشاملة. فالدول المتقدمة النمو هي التي أطلقت عملية نزع السلاح وقادتها منذ الحرب العالمية الثانية. فليس سواها من كان يملك رأس المال الفكري المتوفر والقدرة السياسية والاقتصادية للحفاظ على حيوية العملية واستمرارها، حتى وإن كانت تبدو مناهضة للميل الفطري للتاريخ الإنساني. ومع ذلك وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام، فإن أكبر ٢٠ موردا للأسلحة التقليدية الرئيسية هم، أساسا الدول المتقدمة النمو. وعشرة بلدان منها أنتجت ٩٠ في المائة تقريبا من الإنتاج العالمي التقديري للأسلحة في عام ١٩٩٦. وأكبر ثلاثة بلدان منتجة للأسلحة، وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، تختص بنحو ثلثي الإنتاج العالمي للأسلحة، وتختص الولايات المتحدة وحدها بنصف الإنتاج العالمي تقريبا. ولا يحسن بنا، حتى وإن أردنا، أن ندعي أن الفجوة بين الكلام والأفعال تمثل النفاق. وليس هذا إلا مثالا حيا للتعقد الذي يسود مناقشة مسألة نزع السلاح. وإننا لنجد هذا التعقد سائدا في مناقشات نزع السلاح على جميع مستويات الأسلحة، سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة. ولن نجد في أي من هذه المناقشات مجرد إجابات سوداء وبيضاء.

والأسلحة النووية مثلا - ولنتحدث عن الأسلحة الكبيرة أولا - لا تلقى عموما إطراء في أروقة نزع السلاح - بل أنها كثيرا ما تشبَّه، وهو تشبيه منصف، بسيف داموكليس المسلط على رقاب البشر. فهذه الأسلحة، هي وحدها القادرة على أن تقضي جماعيا على الجنس البشري. ولا يحتاج تحقيق ذلك إلى أكثر من بضعة أصابع تضغط على بضعة أزندة نووية. ومع ذلك، ومن قبيل التناقض، أنها أيضا أسلحة لم تستخدم فعليا قط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويمكن للمرء أن يحاجي بشكل معقول أنها حالت دون نشوب حرب عالمية ثالثة بفرضها حسن التدبر على عقول المسؤولين العسكريين الذين يميلون إلى افتراض أنه يمكنهم دائما كسب الحرب القادمة. أما في حالة نشوب حرب نووية، فإنهم يعلمون أنه لن يكون ثمة فائز، وإنما الجميع خاسرون.

وإذا كان في بعض الأسلحة النووية ما هو مفيد، ألا يجدر بنا إذن أن نقتني مزيدا منها؟ ولا غرو أن هناك على الأقل مفكرا استرتيجيا واحدا يدافع عن هذا الرأي. وقد قال البروفيسور جون ميرشيمر في مقال صدر في طبعة صيف عام ١٩٩٣ لـ "الشؤون الخارجية" (Foreign Affairs) بعنوان "الحجج المؤيدة لأن يكون لأوكرانيا قوة ردع نووية" ما يلي:

> "يعمل الانتشار النووي أحيانا على تعزيز السلام. وبشكل عام، فإن أفضل صيغة للحفاظ على الاستقرار في أوروبا بعد الحرب الباردة هي أن تمتلك جميع القوى العظمى - بما فيها ألمانيا وأوكرانيا - قوة ردع نووية مأمونة، وأن تكون جميع القوى الصغرى لا نووية".

إن هذا المنطق المفرط في التبسيط قد يكون مقبولا تماما على المستوى الأكاديمي، ولكن في العالم الواقعي، كلنا يعلم أن البشرية قبلت على مضض القوى النووية الخمس كحقيقة لا يمكن إنكارها أو عكس اتجاهها من حقائق التاريخ. ولكن من المهم والضروري أيضا أن نحول دون الانتشار النووي. وفي المقابل، يجب على الدول النووية الخمس أن تحتفظ بثقة سائر البشر، بأن تتصرف بشكل مسؤول إزاء جميع القضايا النووية. وهذا هو السبب في أن احتمال رفض الولايات المتحدة لمعاهدة

الحظر الشامل للتجارب النووية يمثل تطورا مقلقا. فلربما يوقظ الأشباح التي يفضل الناس أن يروها في هجوع مستمر.

والأشباح الأخرى التي ينبغي أن نبقيها في هجوع هي تلك الموجودة في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فهذه الأسلحة يمكن أيضا أن تكون أسلحة دمار شامل فعالة. وهي، شأنها شأن الأسلحة النووية، لم تستخدم فعليا في الحروب بين الدول الكبرى، وإن كان هناك ميل يبعث على القلق إلى استخدامها من جانب بعض القوى المتوسطة. ونظرا للقدرة المروعة لهذه الأسلحة، فمن المثير للدهشة أن عددا قليلا جدا من المنظمات غير الحكومية والشخصيات العامة هو الذي قام بحملات قوية لإزالتها من على وجه الأرض. ويمكننا أن نتفهم انشغالهم بالألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة، ولكن من المحزن أن نرى دعاة نزع السلاح يتصرفون كمصممي الأزياء، يسايرون روح العصر ولا ينظرون إلى الإحتياجات على المدى الطويل.

وإذا كانت إزالة الأسلحة النووية حلما بعيد المنال، فإن إزالة الأسلحة المتوسطة - الدبابات والمقاتلات النفاثة والزوارق الحربية البحرية - تبدو أبعد منالا. ومن اللافت للنظر أن الشيء الوحيد الذي يبدو مواكبا لزيادة محافل نزع السلاح هو بيع هذه الأسلحة. فالواقع أن اقتناء هذه الأسلحة يكاد يبدو، بالنسبة لمعظم الدول، وكأنه اختبار للشجاعة. ونحن نعي بالطبع أن البعض فقط وليس الجميع هو الذي يدعو إلى القضاء الكامل على هذه الأسلحة. وإنما الأغلبية تؤيد، عوضا عن ذلك، مجرد تخفيضها. وحتى هذا ليس بهدف يعمل على بلوغه حقا معظم البلدان، فهذه البلدان في الحياة الواقعية تواصل اقتناء هذه الأسلحة.

وهنا أيضا لا يعد اقتناء الأسلحة بالضرورة شرا بذاته. فإن أقوى منظمة عسكرية في العالم هي بالتأكيد منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ودولها الأعضاء تمتلك أكثر المعدات العسكرية تطورا في العالم. وعلى الرغم من ذلك فهي مستمرة في زيادة وتحسين أسلحتها للاحتفاظ بريادة تكنولوجية تزداد سريعا على سائر البشر. وعلى الرغم من ذلك، فإن احتمال اندلاع حرب بين أي دولتين من دول الناتو منعدم تقريبا، على الرغم من هذا التسلح المتواصل. فمن البديهي إذن أن الأسلحة في حد ذاتها لا تشعل الحروب، بل إنها أحيانا قد تحول بفعالية دون نشوب الحروب، وفقا للحكمة التي تنطوي على تناقض، الواردة في مقولة فيجتيوس الشهيرة: "دع الذي ينشد السلام يستعد للحرب". وربما يأتي حين من الوقت تقيم فيه البشرية نظاما أمنيا جماعيا لمنع نشوب الحروب، أو للتدخل في جميع الصراعات، إذا لم يفلح ذلك النظام. ولكننا جميعا نعلم أن مقابل كل حالة مثل كوسوفو هناك حالة مثل الصومال. والمجتمع الدولي يساعد أحيانا في نزع فتيل الصراعات، ولكنه لا يفعل ذلك في أغلب الأحيان. ولذلك فإن الاعتماد على الذات في الدفاع عن النفس قد يكون ضروريا لبعض الوقت في المستقبل.

وإذا كان الاعتماد على الذات سيظل ضروريا فترة طويلة بالنسبة لغالبية البشر، فمن المحير أن تشغل عملية نزع الأسلحة الصغيرة اهتمام المجتمع الدولي كل هذا الانشغال. ذلك أن معظم البشر ما زالوا يعانون من الفقر نسبيا، وليس من الإنصاف حرمانهم من الوسيلة الأساسية للدفاع عن أنفسهم، حيث أنهم سيصبحون عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم في حالة حدوث أزمات. ولذلك عمدنا في البيان الذي ألقيناه أمام اللجنة في العام الماضي إلى إعادة قص حكاية الخنازير الصغيرة الثلاثة، وحذرنا من أن البيوت المصنوعة من القش والخشب لا قِبل لها بالذئاب. والذئاب لا تزال تفترس الضحايا في عالمنا هذا. وعلينا بالتأكيد أن نوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ولكن من الحمق أن نحد من الاتجار المشروع بها.

وفي هذا العالم الذي نعيش فيه، يمكننا أن نقارن بين الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومع ذلك، وبشكل ظاهره التناقض، فإن البلدان المتقدمة النمو توصي باتباع نُهج متناقضة للتصدي لهاتين المشكلتين. فهي تحاول، بالنسبة للأسلحة الصغيرة، أن تردع المستهلكين. أما بالنسبة للاتجار غير المشروع بالمخدرات، فهي تحاول التخلص من الموردين. والتفسير الوحيد لهذه النُهج الغريبة هو أن العبء يلقى في كلتا الحالتين على البلدان النامية. فالبلدان المتقدمة النمو تعرض عن تشديد الخناق على مصدّريها للأسلحة الصغيرة بقدر ما تعرض عن تشديد الخناق على مستهلكي المخدرات غير المشروعة في بلدانها. وكل هذا ليس من شأنه إلا دعم الفكرة المركزية التي نود أن نبرزها اليوم: ألا وهي أن قضايا نزع السلاح متأصلة التعقد.

وهذا لا يعني ألا نثابر في عملنا، فبعض المكاسب القليلة التي حققناها على مر السنوات قيمة، ويجدر بنا

أن نعمل من أجل توطيدها. ومن المؤسف، مثلا، أن ٦٦ بلدا فقط من الـ ١٨٥ دولة عضوا في الأمم المتحدة قدمت إقرارات عن السنة الماضية إلى سجل الأسلحة. وعلى العكس، فإن أكثر من مائة عضو يخطبون هذا العام أمام اللجنة بشأن قضايا نزع السلاح. وينبغي لنا أن نعمل على زيادة المشاركة العالمية في السجل قبل أن نفكر في توسيع نطاقه. وبالمثل، فقد وضعنا نظاما مفيدا للتحقق بالنسبة للأسلحة الكيميائية. وكل نظام من هذا النوع يسهم في زيادة الامتثال، والامتثال بدوره يوحي بالثقة.

وللمحافظة على هذه المكاسب، وإن كانت قليلة، ينبغي لنا أن نكفل استمرار عملية نزع السلاح في الألفية الجديدة. والسبيل الوحيد لاستمرارها هو اتباع طريق وسط محسوب بعناية، نسلم فيه بتعقد القضايا التي نتناولها. أما إذا حاولنا أن نتقدم على خطوط مستقيمة متحججين بأن مزيدا من نزع السلاح فيه خير على الدوام، فإن الأمر قد ينتهي بنا مثل إيكاروس الذي طار بأجنحته الضعيفة قريبا من الشمس أكثر مما ينبغي، وسنترك البشرية حائرة في متاهتها التاريخية القديمة.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن استهل حديثي بتهنئتكم على انتخابكم للمنصب الهام وذي المسؤولية وهو رئيس اللجنة الأولى في هذه الدورة. وإني على ثقة من أن هذه الدورة ستكلل بالنجاح بما لكم من خبرة سياسية ثرية وتحت توجيهكم القدير، ومن أننا سنتوصل إلى قرارات هامة تمس حاجتنا إليها، بشأن أكثر القضايا إلحاحا في جدول أعمال اللجنة الأولى. واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أؤكد لكم، نيابة عن وفد جمهورية بيلاروس، تأييدنا وتعاونا الكاملين. وأود أيضا أن أعرب عن أطيب تمنياتنا بالنجاح للسيد دانابالا، وكيل الأمين العام، في جهوده التي لا تكل في مجال نزع السلاح.

ولا أحسبني مغاليا إن قلت إن عملية نزع السلاح الدولي تقترب سريعا من النقطة الحرجة. ذلك أن كثيرا من الإنجازات الإيجابية في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح تواجه، ونحن على مشارف ألفية جديدة، تحديات جديدة ومفزعة.

لقد حل محل الحرب الباردة والمواجهة المباشرة بين القوتين العظميين، ومن خلفهما الكتلتين العسكريتين، اختلال متعدد الأقطاب تحفل عوامله المزعزعة العديدة بحالات عدم استقرار إقليمي محتمل، وصراعات محلية في كثير من أنحاء العالم. وينبغي ألا نقلل من شأن تأثير تلك العوامل على عملية الأمن الدولي ونزع السلاح التي كانت مستقرة وهادفة في العقد الماضي. إن الافتقار إلى نتائج موضوعية في أنشطة مؤتمر نزع السلاح؛ وعدم إحراز تقدم كاف في إضفاء طابع عالمي حقيقي على معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ وفشل هيئة نزع السلاح في الاتفاق على عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح: كل ذلك هو الواقع الحالي، وعلينا أن نواجه هذا الواقع. ومن ثم، فالأمر يحتاج إلى نُهج جديدة وحلول جديدة لكسر الرتابة والجمود.

وحتى نكون منصفين، يجدر بنا أيضا ملاحظة الإنجازات الإيجابية التي تحققت في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ولعلنا نخص بالذكر ما يسمى بنزع السلاح الوقائي من بين هذه الاتجاهات الإيجابية. وعلى الرغم من أن هذه الأداة قد استخدمتها حتى الآن وعلى نطاق واسع الحركة المتنامية لحظر النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة، فإنه يمكن، بل وينبغي، استخدامها في مجال أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وكذلك في إعداد مبادرات جديدة وتنفيذها. والتاريخ يثبت لنا أن المجتمع الدولي لا يبدأ عملية نزع السلاح إلا بعد أن يتوافر لدى الإنسان مخزونات مفرطة، أو على الأقل هائلة، من أسلحة معينة. ومن الناحية العملية يمكن اتخاذ أي نوع من الأسلحة كمثال، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

وفي هذا الصدد، يستهدف مشروع القرار الذي سيقدمه في هذه الدورة وفد جمهورية بيلاروس، منع استحداث وتصنيع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. والهدف من مشروع القرار هو المحافظة على الإجراء المتضمن في آلية نزع السلاح القائمة، ورصد الحالة، وقدح زناد العمل الدولي إذا اقتضى الأمر ذلك. ويحدونا الأمل أن يُعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت، مثلما حدث بالنسبة لمشاريع القرارات المماثلة في الماضي، وأن يصبح عنصرا متواضعا آخر في الاتجاه المتنامي لنزع السلاح الوقائي.

وأود، عند الحديث عن تحديات اليوم، أن أتطرق إلى بعض المشاكل الرئيسية في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح، التي تمثل أولوية عليا بالنسبة لوفد بلدي، نظرا

لأهميتهما في الحفاظ على الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومما لا شك فيه أن عملية نزع السلاح النووي تأثرت تأثرا حيويا طوال العقود الثلاثة الماضية بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبدء نفاذها؛ وفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية في إطار معاهدة المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الأولى)، وما ينتظر منطقيا من تخفيض إضافي للأسلحة النووية في إطار معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية)، بعد أن اودع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة صكوك التصديق؛ والقرار غير المسبوق الذي اتخذته بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا بالتخلي عن امتلاك السلاح النووي، وسحبه بشكل طوعي من أراضيها؛ والمعاهدات التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ.

وقد كانت معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، طوال فترة وجودها، أي منذ أكثر من ربع قرن، اتفاقا دوليا إضافيا للمحافظة على الاستقرار الاستراتيجي، ومنع حدوث دورات جديدة من سباق التسلح النووي، والنص على تخفيضها بشكل جذري. ولا يمكن التشكيك في أن هذه المعاهدة، التي وقعت وصدقت عليها الدولتان النوويتان الرئيسيتان، تحدد كامل نظام الإحداثيات الخاص بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. ومن ثم، فإن سلامة هذه المعاهدة برمتها تتسم بأهمية عليا، لا للدول الأطراف فيها فحسب، ولكن أيضا للمجتمع الدولي بأسره. وأحد الأحكام الرئيسية لمعاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية يلزم بعدم نشر منظومة من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية للدفاع عن أراضي أحد الأطراف، وعدم إنشاء قاعدة لدفاع من هذا القبيل، وقد ينظر في هذا الحكم في المستقبل، لا في سياق تقييد أطراف المعاهدة به فحسب، ولكن أيضا لاستخدامه على نطاق أوسع، وبخاصة في ظل الظروف الراهنة للانتشار الخطير للقذائف وتكنولوجيا القذائف.

وقد وقعت جمهورية بيلاروس في عام ١٩٩٧، إلى جانب أطراف أخرى، على اتفاقات إضافية هامة أسهمت في تدعيم كفاءة وجدوى هذه المعاهدة الهامة للغاية. ونادينا بامتثال الأطراف كافة امتثالا صارما وكاملا لمعاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية حفاظا على مضمونها، دون تقويض أو تنقيح لأحكامها الأساسية. ذلك أن النشر الفعلي لمنظومات وطنية مضادة للقذائف التسيارية سينسف جميع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي فيما سبق في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وسيدفع الأمر إلى نقطة لا يمكن التنبؤ بخطورتها، بتقويض معاهدات ستارت الأولى والثانية، ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، وكذلك بتهيئة الظروف لتصعيد سباق التسلح في مجالات جديدة.

وفي هذا الصدد، قدم وفدنا، بالاشتراك مع وفدي جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، مشروع قرار بعنوان "المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها"، يستهدف بشكل أساسي إعطاء زخم إيجابي للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان الأمن الدولي والاستقرار والقدرة على التنبؤ. وإننا نعتمد على أن يلقى مشروع القرار هذا أوسع تأييد ممكن.

إن الامتثال الصارم لكل اتفاق دولي في مجالات نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، هو أساس جوهري لضمان إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف النهائي، الا وهو: إزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى؛ وتقليل خطر نشوب صراعات عالمية وإقليمية، وضمان السلام والاستقرار للجميع، دون استثناء. ويمكن تقديم إسهام كبير في هذه العملية بتحقيق العالمية لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإعداد صكوك تحقق فعالة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠١ بشأن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة.

ولقد صدمنا من الأعماق بالقرار الذي اتخذه منذ بضعة أيام مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة بعدم التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فهذا القرار جاء لطمة قاسية للصرح برمته وللهيكل الأساسي للنظام الحديث لنزع السلاح وعدم الانتشار. وهو أيضا لطمة للثقة التي تتسم بأهمية عليا في التفاوض بشأن الاتفاقات الحساسة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وما زلنا في انتظار تحليل كافة العواقب المترتبة على هذا القرار. ونود، في الوقت ذاته، أن نسجل تقدير بيلاروس للجهود التي تبذلها السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة والرئيس كلينتون لإنقاذ الموقف. ونأمل أن يواصلا هذه الجهود.

إن بيلاروس تؤيد جهود المجتمع الدولي الموجهة نحو إعداد اتفاقات دولية فعالة بشأن إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ضمانات أمنية من استعمال الأسلحة النووية، أو التهديد باستعمالها ضدها. ونحن نعتقد أن ذلك سيدعم بالتأكيد نظام عدم الانتشار النووي، بما في ذلك بإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في شتى مناطق العالم. وترى بيلاروس أن إنشاء هذه المناطق يمثل خطوة إيجابية تسهم في تدعيم الأمن الإقليمي المشترك والثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة - مثلا، في الشرق الأوسط ووسط آسيا ومناطق أخرى. وهذا هو بالضبط الهدف من مبادرة بيلاروس بإنشاء حيز خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية. وإننا على اقتناع بأن تحقيق ذلك سيصبح أولوية واضحة لدول المنطقة في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين.

ويود وفد بلدي أن ينوه بأهمية الوثيقة المعنونة "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية"، التي اعتمدتها مؤخرا هيئة نزع السلاح. فهي توفر أساسا متفقا عليه دوليا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ومن الأهمية البالغة اليوم أن تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة مجددا، وبكامل سلطتها، الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وأن تحث على بذل جهود مكثفة لإتقان ممارسة أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التركيز على منع نشوب الصراعات. ونعتقد أنه لا يمكن ضمان الأمن بشكل يعول عليه إلا عندما نتخلى إلى الأبد عن بذل أي جهد لتوفير الأمن لفرادى البلدان على حساب أمن بلدان أخرى. ويحدونا الأمل أن يكون السبيل الوحيد لتعزيز العلاقات الدولية هو روح التشارك والتعاون والثقة، وليس شبح الضغوط السياسية والاقتصادية أو زيادة الهيمنة الانفرادية للتحالفات العسكرية. فالأمن القاصر على بلد دون غيره أمن متناقض. في تسميته. والأمن الذي يشمل الجميع، الأمن الذي لا يتجزأ، هو مفتاح الاستقرار الحقيقي، وليس الزائف.

لقد بذلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جهدا كبيرا لبناء الأمن، دخل الآن في المرحلة النهائية لصياغة ميثاق الأمن الأوروبي. وإننا على اقتناع بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمتلك قدرات كبيرة تم اختبارها بنجاح. ويشارك وفد بيلاروس بنشاط في إعداد الميثاق، ونأمل أن تُعتمد هذه الوثيقة في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وإننا على اقتناع بأن اعتمادها سيوفر أساسا مؤاتيا وصلبا لزيادة تعزيز التشارك والتعاون في أوروبا بروح من الثقة والتفاهم المتبادل بين جميع دول المنطقة.

وفي ظل هذه الظروف، نُعلق أهمية خاصة على الاتفاقات الإقليمية القائمة لنزع السلاح وبناء الثقة، لا سيما معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ووثيقة فيينا. وتشارك بيلاروس أيضا بفعالية في المفاوضات الجارية في فيينا الآن في الوقت الذي نتحدث فيه هنا، بشأن تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا، ويحدونا الأمل أن تكون هاتان الوثيقتان جاهزتين للتوقيع في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي سيعقد في اسطنبول.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى، في ختام كلمتي، استعداد وفد بلدي للتعاون المثمر معكم ومع سائر أعضاء المكتب ومع وفود جميع الدول الأخرى، في جهودنا المشتركة لتحقيق نتائج بناءة لأنشطة هذه اللجنة.

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، يتقدم إليكم الوفد الهندي بخالص تهانيه على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وإننا على ثقة تامة بأن اللجنة ستنجز في ظل توجيهكم المهام التي حددتها لنفسها.

إن الأسابيع الأخيرة من هذه الألفية ولدت في نفوسنا جميعا أفكارا حول مساعي البشرية خلال قرن كان داميا بشكل غير عادي، وهذا أمر قابل للنقاش. وهذه اللجنة يمكنها، لكونها تتناول مسائل الأمن الدولي، أن تتعلم الكثير من دروس الماضي لضمان ألا تتكرر الأخطاء في المستقبل. ومؤتمر قمة الألفية المقرر عقده العام القادم يمكن أن يستفيد من أعمالنا، وهذا يضاعف المسؤولية الملقاة على عاتقنا هذا العام. وقد تعلمت هذه اللجنة مرات كثيرة أن التركيز على قضايا مثيرة للخلاف يفسد الجو ويضعف قدرتها الإنتاجية. ويحدونا الأمل أن تقودنا مداولات اللجنة إلى إعادة تقييم مواقفنا جماعيا، والإسهام في إنجاز برنامج نزع السلاح في السنوات المقبلة.

إن اخفاق المجتمع الدولي في التصدي بفعالية للخطر الذي شكلته الأسلحة النووية طوال الـ ٥٠ عاما الماضية، يجعل من الضرورة بمكان أن نضاعف جهودنا لإزالتها في السنوات القادمة. وقد ثبت عدم فعالية معاهدة عدم الانتشار النووي، وهي الصك المقصود به التصدي لمسألة الأسلحة النووية، والتشجيع على نزع السلاح النووي عالميا، وعدم الانتشار الحقيقي بجميع جوانبه. وعدم الانتشار الحقيقي والدائم بجميع جوانبه يصعب تحقيقه، بل لا يمكن قياسه دون وجود معيار قياسي لنزع السلاح. ويمكن بلوغ هدف عدم الانتشار النووي العالمي إذا نظر المجتمع الدولي فيما وراء الإطار القديم، وتقبل نموذجا أمنيا جديدا يمكنه أن يكفل السلم والأمن الدوليين على أساس تمتع الجميع، على قدم المساواة، بالأمن المشروع عن طريق نزع السلاح العالمي.

إن الاتفاقيتين الدوليتين غير التمييزيتين اللتين تحظران الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، تستندان إلى تقليل الفائدة العسكرية لتلك الأسلحة، وإلى الإيمان بأن الحظر والإزالة الكاملين لتلك الأسلحة سيحققان مصلحة الأمن الدولي بشكل أفضل مما يحققه تحديدها بصورة جزئية وتمييزية. وجعل الأسلحة النووية غير مشروعة، وتخفيضها تدريجيا من خلال عملية مقسمة إلى مراحل يوفران أكثر السبل مصداقية نحو إزالة الأسلحة النووية. وقد سعت الهند جاهدة، بوصفها دولة طرفا أصليا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، للوفاء بالكامل وبأمانة بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وتظل المسؤولية المستمرة لجميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تتمثل في ضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكامها. ومن دواعي قلقنا الجماعي أن بعض الدول الأطراف لم تقدم إعلانات كاملة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على الرغم من إعرابها عن تأييدها للاتفاقية، مما يؤثر سلبا على جداول التفتيش.

لقد شاركت الهند مشاركة نشطة وبناءة في المشاورات الجارية في جنيف، في الفريق المخصص المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويحدونا الأمل أن تثمر هذه المفاوضات، المضطلع بها وفقا للولاية المتفق عليها ودون حدود زمنية مصطنعة، عن نتائج في أسرع وقت ممكن، وقبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الخامس في عام ٢٠٠١. ونحن نتوقع أن البروتوكول القادم لن يدعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية فحسب، بل أنه أيضا سيعبر تعبيرا كاملا، وبشكل غير تمييزي، عن المقتضيات الإنمائية الواردة في المادة الثالثة والمادة العاشرة من الاتفاقية، والضرورية لإبرام بروتوكول مقبول عالميا.

ويبدو أن بشائر الأمل التي أتى بها المناخ الإيجابي الذي كان سائدا في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب الباردة، في إجراء تخفيضات كبيرة ومستمرة ولا رجعة فيها في القوات الاستراتيجية النووية، بدأت تتلاشى سريعا. ولا شك أن البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية تقع عليها أيضا المسؤولية الأساسية عن الدفع قدما بعملية تخفيض الأسلحة النووية. ونأمل أن تؤدي الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة كولون إلى إنعاش العملية الثنائية سريعا. ولا ينبغي اعتبار الجمود الحالي في المفاوضات الثنائية للأسلحة النووية عاملا مثبطا لعزيمة الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية منذ عهد طويل، والتي تمتلك كل منها ترسانات كبيرة، عن إجراء تخفيضات في إطار متعدد الأطراف.

لقد أعيد إقرار شرعية المذاهب الداعية إلى البدء باستخدام السلاح النووي، حتى وإن كان إدراك الخطر الذي أدى في بداية الأمر إلى ظهور هذه المذاهب قد تلاشى منذ وقت طويل. ولا يزال التحالف العسكري الوحيد الباقي ذو الأبعاد العابرة للقارات يولي الأسلحة النووية أعلى أولوية، إذ يسمح عدد من أعضائه، وهي دول غير نووية في الظاهر، بنشر أسلحة نووية على أراضيه في فترات السلام، ويُسمح لتلك الدول بالوصول إلى هذه الأسلحة في الحروب، منتهكة بذلك الالتزامات التعاهدية التي قطعتها على نفسها.

وأيد العديد من المؤسسات المرموقة، ومن بينها عدة منظمات غير حكومية، ووسائط الإعلام، وأصوات أخرى من المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم الدعوة إلى إقامة نظام عالمي يقوم على أساس مبادئ الأمن المتساوي والمشروع للجميع، اقتناعا منها بأن من الضروري والممكن تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية. وقد تردد صدى هذه الدعوة مؤخرا في الاجتماع الذي عقدته مجموعة بوغواش في نيودلهي، بشأن الإزالة الشاملة للأسلحة النووية.

وقد خلصت محكمة العدل الدولية بالإجماع في فتواها الفاصلة إلى أن هناك التزاما قائما، ليس فقط بالبدء في إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة، ولكن

أيضا بالوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة. ونحن في حاجة إلى النظر في اتخاذ خطوات إضافية يمكنها البناء على هذه الفتوى التاريخية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة منذ عشر سنوات، لم يعد هناك ما يسوغ الإبقاء على الآف الأسلحة النووية في أقصى حالات الاستنفار، مما ينطوي على قدر غير مقبول من مخاطر استخدام الأسلحة النووية بشكل غير مقصود أو عارض يمكن أن تترتب عليه عواقب مفجعة للبشرية جمعاء. ولذلك فمن حق المجتمع الدولي أن يحصل من كافة الدول الحائزة لأسلحة نووية على تعهدات واضحة بأن يكون أهم هدف لسياساتها هو إزالة خطر نشوب حرب، وتقليل مخاطر استخدام الأسلحة النووية بشكل غير مقصود أو عارض بما في ذلك عن طريق ما يشار إليه بمشكلة "عام ٢٠٠٠".

وقد حظيت مبادرة الهند في العام الماضي بتقديمها مشروع قرار جديد بعنوان "تخفيض الخطر النووي" بتأييد واسع في الجمعية العامة. كما اقترح عدد من البرامج والتدابير لتحقيق نزع السلاح النووي على نطاق العالم، من قِبل دول وشخصيات بارزة ومنظمات غير حكومية تولي أعلى أولوية لضرورة اتخاذ خطوات للتقليل من مخاطر استخدام الأسلحة النووية بشكل غير مقصود أو عارض. ونعتزم تقديم مشروع قرار مماثل هذا العام، آملين أن يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات اللازمة، بصورة فردية وجماعية، لتقليل المخاطر التي يشكلها وجود الأسلحة النووية في أقصى حالات الاستنفار، ومذاهب الاستخدام ذات الصلة.

وليس هناك أي تمييع لالتزام الهند بهدف نزع السلاح النووي على نطاق العالم. فالهند هي الدولة النووية الوحيدة التي تؤمن بأن أمنها سيتعزز في عالم خال من الأسلحة النووية، ولذا فهي تواصل الإلحاح على عقد مفاوضات لإبرام اتفاقية للأسلحة النووية تحظر إلى الأبد استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها والتهديد باستخدامها، وتنص على إزالة جميع الأسلحة القائمة في ظل نظام دولي للتحقق.

وقد اضطلعت الهند اقتناعا منها بأن خلو العالم من الأسلحة النووية سيعزز الأمن العالمي وأمنها أيضا، بعدد من المبادرات تحقيقا لهذه الغاية.فكانت الهند أول من نادى في عام ١٩٥٤ بحظر التجارب النووية؛ وبإبرام معاهدة غير تمييزية لعدم الانتشار، في عام ١٩٦٥؛ وبمعاهدة لعدم استخدام الأسلحة النووية، في عام ١٩٧٨؛ وبالتجميد النووي، في عام ١٩٨٢؛ وببرنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية، في عام ١٩٨٨. ولم يلق أي من هذه النداءات آذانا صاغية. وفي المقابل، طُلب منا أن ننضم، كأطراف ثانوية، إلى نظام غير متكافئ وتمييزي لعدم الانتشار، أملته معاهدة ثبت أنها أفضل في إدامة تجميد حقبة من التاريخ، على الوضع الذي كان عليه العالم في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، من أن تعكس وتواجه بقوة حقائق الانتشار الذي عجزت تلك المعاهدة عن منعه، أو الذي لم تكن الأطراف في المعاهدة على استعداد لمنعه. وقد اضطرنا فشل نظام عدم الانتشار القائم إلى اتخاذ تدابير لحفظ أمننا.

وسبق أن أوضحت الحكومة الهندية في البرلمان العناصر الرئيسية لسياسة الحد الأدنى من الردع النووي التي تتبعها، بغرض معلن هو تلبية مقتضيات دستورها الديمقراطي، وهي: الانفتاح والشفافية، بما يتسق مع الأمن الوطني. وموقف الحد الأدنى من الردع، الذي يستند إلى المبدأ البديهي القائل بأن "الزيادة ليست أفضل إذا كان الأقل كافيا"، يحكم الجانب الكمي والأسلوب التنفيذي لسياستنا النووية التي تتميز بضبط النفس، وهو واجب ضروري لبناء الثقة تدين به للمجتمع الدولي كل دولة حائزة لأسلحة نووية، ولكنها قلما أدت هذا الواجب.

أما موقفنا من نشر الأسلحة، الذي يتحكم فيه ويسيطر عليه هيكل مدني، فستحكمه تعهداتنا الملزمة التي قطعناها على أنفسنا طواعية ودون شروط، بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وبعدم استخدامها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية. وسبق أن أعربنا عن استعدادنا لتعزيز هذا التعهد بالدخول في اتفاقات ثنائية بشأن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، أو في مفاوضات متعددة الأطراف تتعلق بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية على نطاق العالم.

إن اللجنة تدرك الظروف التي أدت بالهند إلى الإعراض عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وذلك القرار، الذي اتُخذ على أساس توافق وطني في الآراء كانت تحكمه اعتبارات معينة، تم التصدي لبعضها بسلسلة محدودة من خمس تجارب نووية جوفية أجرتها الهند في عام ١٩٩٨. وأعلنت الهند بعد ذلك بشكل طوعي وقفا اختياريا لتفجيرات التجارب الجوفية الأخرى. وحكومة الهند ملتزمة بإيجاد أوسع توافق ممكن في الآراء داخليا، وبطبيعة الحال سيكون

المناخ الإيجابي عنصرا تمكينيا أساسيا. وننتظر أيضا أن تنضم بلدان أخرى إلى تلك المعاهدة دون شروط. وتبين التطورات الأخيرة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست مسألة بسيطة وغير معقدة. فهي تتطلب، ضمن أمور أخرى، بناء توافق وطني في الآراء في البلدان المعنية، بما فيها الهند.

وانضمت الهند إلى توافق الآراء حول القرار ٧٧/٥٣ طاء بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الأخيرة، وهو قرار لا يخلو من دلالة ملتبسة، جعلت عنوانه يتألف من فقرة كاملة. إن هذا القرار الإجرائي، الذي اعتُمد دون تصويت، أكد من جديد مضمون القرار ٧٥/٤٨ لام الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٣.

إننا ندرك أنه عندما يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التفاوض بنجاح على معاهدة من هذا القبيل، فلن تكون أكثر من تدبير جزئي نحو هدفنا المشترك وهو نزع السلاح النووي على مستوى العالم. وستكون مشاركة الهند في المفاوضات بناءة، وستستهدف دفع العملية قدما. وقد تسنى التوصل في مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٨ إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة للمواد الانشطارية بفضل المرونة العالية التي تحلى بها عدد كبير من وفوده، ومن بينها وفد الهند، التي تظل أولويتها العليا إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي.

وعلى الرغم من هذه المرونة، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من تسجيل تقدم هذا العام. وهذا الجمود في مؤتمر نزع السلاح، على الرغم من عدم معارضة أي وفد للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ينقل إلينا درسا هاما وهو أن مؤتمر نزع السلاح لا يمكن، ولا ينبغي استخدامه سعيا وراء تنفيذ خطط مقصورة على القلة.

ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يغفل عن الأولويات الفعلية المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الذي ينتظره المجتمع الدولي منه. ونرى أنه لا محل للتواني في بذل الجهود بشأن المسألة الحيوية المتمثلة في نزع السلاح النووي. وهناك عدة اقتراحات معروضة تستحق النظر الجاد، ومن بينها مشروع المقرر الذي قدمته من مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/1571، بشأن برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية تماما في إطار زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية للأسلحة النووية. ويجدر بالمؤتمر أن يستفيد استفادة تامة من الآليات المنصوص عليها في نظامه الداخلي لإيجاد توافق الآراء الضروري للتمكين من عقد مفاوضات مقبلة. والمؤتمر، بوصفه محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، له دور حاسم ولا غنى عنه.

وتنظر الهند إلى اتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية على أنها الأساس العميق لضمانات الأمن السلبية الشاملة والملزمة قانونا، وخطوة لا رجعة فيها نحو إلغاء مشروعية الأسلحة النووية. وتعتزم الهند، إلى جانب عدة دول تشارك في تقديم مشروع القرار، وتقدم دعما نفيسا، كدأبها في الأعوام الماضية، أن تقدم مشروع قرار بهذا الشأن.

ومع أننا نتمسك بثبات برأينا بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا يمكن أن تعالج بإنصاف المجموعة الواسعة التنوع من الشواغل الناشئة من الطابع العالمي للخطر الذي تشكله الأسلحة النووية، فإننا نحترم الاختيار السيادي الذي تمارسه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية. ويسعدنا أن هيئة نزع السلاح تمكنت هذا العام من التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن. وستوفر أعمالها مبادئ توجيهية مفيدة تتمتع بتوافق الآراء، ويمكننا أن نضعها في أذهاننا لدى النظر في اتخاذ تدابير إضافية لتقليل الخطر العالمي الذي تشكله الأسلحة النووية.

وفي الدورة السادسة للمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عُقد في سنغافورة، أكدت الهند من جديد احترامها الكامل لوضع المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، واستعدادها لتحويل هذا التعهد إلى إلتزام قانوني. كما ستظل الهند مستجيبة للحاجة المعرب عنها، إلى التزامات من هذا القبيل إزاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. وتتطلع الهند إلى مزيد من التفاعل المثمر مع دول وسط آسيا، بما في ذلك في إطار مؤتمر تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا. والهند على استعداد أيضا للتعهد بكل الالتزامات اللازمة للتبكير بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

إن التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية. وبينما تستعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواجهة تحديات الأعوام المقبلة، ينبغي لها أن تظل حريصة على أداء ولايتها الأصلية، وهي التشجيع على استخدام الطاقة الذرية، وألا تقتصر على أداء دور الشرطي. والقيود التمييزية المفروضة على الوصول إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية، بما في ذلك القيود التي تؤثر سلبا على السلامة النووية، يجب أن تفسح المجال لترتيبات صريحة وشفافة. وقد بينت الأحداث الأخيرة أنه يحسن بنا أن نولي أهمية قصوى للسلامة النووية. والهند تنظر بشكل إيجابي في الانضمام لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، التي تطبق الهند معاييرها للحماية المادية منذ عهد طويل.

وتظل الهند ملتزمة تماما بالمحافظة على نظام فعال وشفاف لضوابط تصدير التكنولوجيات، وبزيادة تعزيز ذلك النظام الذي يكون متمشيا وهدف عدم الانتشار بجميع جوانبه، دون التأثير سلبا على التطبيقات السلمية لتلك التكنولوجيات. وفي الوقت ذاته، فإن الهند، بوصفها بلدا ناميا كان عليه أن يدفع تكلفة إنمائية باهظة نظرا لاستمرار وجود آليات المراقبة التمييزية، التي يتنافى بعضها مع أحكام المعاهدات القائمة، تؤيد تماما وضع مبادئ توجيهية متفاوض بشأنها على صعيد متعدد الأطراف، تكون مقبولة من الجميع وغير تمييزية، لأغراض النقل الدولي للتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية. ونحن نقدر جهود الأمين العام لإصدار التقرير المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح"، الوارد في الوثيقة A/54/167، وإضافاته. وبغية المضي قدما ببحث هذا الموضوع، تعتزم الهند، إلى جانب الدول المشاركة والتي قدمت دعما نفيسا، تقديم مشروع قرار بعنوان "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح".

لقد عجز مؤتمر نزع السلاح خلال دورته لعام ١٩٩٩ عن التصدي للمسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وكانت الهند من بين الدول التي قدمت القرار ٧٦/٥٣ الذي يؤكد من جديد على الدور الرئيسي الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح في المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق متعدد الأطراف، أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه.

إن التطورات التكنولوجية، بما في ذلك تطور منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية، يمكن أن تتسبب في فتح مجالات جديدة للتنافس، مما يزيد

الضغوط على معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. ونحن نشاطر حركة عدم الانحياز قلقها الذي أعربت عنه في بيانها الختامي الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر، في نيويورك، بشأن الآثار السلبية لتلك التطورات، وزيادة تآكل المناخ الدولي، المؤاتي لتعزيز نزع السلاح وتوطيد الأمن الدولي.

إننا نؤيد التبكير ببدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لإعداد صك ملائم من شأنه أن يكفل، كخطوة أولى، عدم نشر أسلحة في الفضاء، مع الحفاظ في الوقت ذاته على استخدام الفضاء - الذي يمثل التراث المشترك للبشرية - في كامل طائفة الأنشطة السلمية والإنمائية.

وتظل الهند ملتزمة بهدف فرض حظر غير تمييزي وعالمي على الألغام المضادة للأفراد من خلال عملية مرحلية تعالج مقتضيات الدفاع المشروعة للدول، بينما تخفف الأزمة الإنسانية الحرجة التي نجمت عن النقل والاستخدام الجزافيين للألغام الأرضية. ونؤيد إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن حظر نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، على أساس ولاية تعكس مصالح الوفود كافة.

وكانت الهند مشاركا فعالا في عملية إعداد اتفاقية حظر استعمال أسلحة تقليدية معينة، كما أنها صدّقت هذا العام على البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الرابع. وسيمثل المؤتمر الأول للدول الأطراف، المقرر عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، فرصة مفيدة لاستعراض التقدم المحرز في عملية الاتفاقية.

لقد أقر المجتمع الدولي بأن استمرار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي وجدت طريقها إلى كيانات ليست بدول، لتزكي الصراع والارهاب، يمثل إحدى مشكلاته ذات الأولوية. والشبكات عبر الوطنية، بما في ذلك الإرهاب والإرهاب المتصل بالمخدرات العابران للحدود، آخذة التوسع يوما بعد يوم. ونلاحظ الآن وجود مزيد من الوعي بحجم وتشعبات هذه المشكلة التي لها أثر سلبي كبير غير متناسب على الاستقرار الداخلي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للدول المتضررة. كما أن بنية المجتمع الدولي يتهددها شبح الارهاب الدولي، الذي يغذيه توافر ونقل الأسلحة غير المشروعة.

والهند تؤيد، العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي المقترح المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه، في عام ٢٠٠٠، وستشارك بنشاط في هذه العملية. وللتحضير لهذا المؤتمر، نعتقد أنه من المفيد إنشاء لجنة تحضيرية مكلفة بمهمة تحديد أهداف المؤتمر ونطاقه وجدول أعماله ونتائجه النهائية.

وقد أصبنا بخيبة الأمل لعدم نجاح مداولات الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩ لهيئة نزع السلاح بشأن عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وبينما تظل الهند ملتزمة بعقد هذه الدورة الاستثنائية، نرى من الأساسي القيام بذلك بإعادة تأكيد الأولويات، بما في ذلك نزع السلاح النووي، التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ولا يمكن أن تكون الهند طرفا في محاولات ترمي إلى نقض توافق الآراء هذا. وقد أكد مجددا رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي عقد في ديربان، ضرورة مواصلة الإلحاح على اتخاذ مزيد من الخطوات المؤدية إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك ضرورة أن تقوم تلك الدورة الاستثنائية باستعراض وتقييم تنفيذ توصيات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى. ونعتقد أن اتخاذ مبادرات أخرى، وخصوصا بشأن مسألة نزع السلاح النووي ذات الأولوية، سيكون مكملا لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وسيسهم في نجاحها لدى عقدها.

وبينما نقف على أعتاب الألفية المقبلة، فلنعقد العزم على تكثيف جهودنا لدعم السلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نقر معا بعنصر أساسي هو أن تكون التدابير التي نناقشها ونتفاوض بشأنها عالمية الطابع وغير تمييزية، وأن تعزز بالتالي الأمن للجميع. أما السعي إلى الاستئثار بميزة أمنية من جانب واحد لبضع دول، أو تأكيد الحق في معايير للأمن الوطني تقتصر على دول دون أخرى، فيتنافى مع الروح التي يمكن أن تبقي على نظام دائم للأمن الدولي. وينبغي للجنة أن تعارض بقوة هذه الاتجاهات، إذا أراد المجتمع الدولي أن يواجه التحديات الجمة التي قد تظهر في الألفية القادمة.

السيد فام بينه مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن استهل حديثي بتهنئتكم على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة. وإني واثق من أن

هذه الدورة ستكلل بالنجاح في ظل توجيهكم الحكيم. وأود أن أؤكد لكم ولمكتبكم تأييدنا الكامل.

تنعقد هذه الدورة للجنة الأولى في مرحلة حاسمة جدا من تاريخ الإنسانية. فالستار يسدل على قرن من الحروب الدامية والمدمرة، والبشرية تستقبل بآمال وقلق، حقبة يشوبها قدر كبير من عدم اليقين. وقد أوجدت نهاية الحرب الباردة فرصا وتحديات جديدة للمجتمع العالمي، ليعمل على تحقيق عالم أكثر أمنا وسلاما، حيث انقضى نصف قرن من العداء والتنافس بين القوتين العظميين لتحل محله فترة خفت فيها حدة التوتر وتعزز التعاون. غير أنه يتضح بشكل متزايد أن بعض هذه الفرص الثمينة يجري إهدارها.

وفي بقاع معينة من الكوكب ازداد تدعيم التحالفات العسكرية التي ينبغي ألا تكون لها أهمية تذكر في عالمنا الحالي، وذلك ضد الرغبة المشتركة للأغلبية الساحقة للأمم. ومن ناحية أخرى، فإن تطوير منظومات الدفاع المضادة للقذائف ينشئ مخاطر وليدة قد تتسبب في حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتهدد بذلك السلام والأمن العالميين. وعلاوة على ذلك، تقهقرت جهود نزع السلاح للوراء أكثر مما كانت من قبل بسبب التعنت في سياسات الدول الحائزة للأسلحة النووية بتمسكها العنيد بالاعتماد على الردع بالأسلحة النووية. وقد ساقت وفود كثيرة الحجج بشكل مقنع جدا في مناقشة الأسبوع الحالي بشأن عدم وجاهة نظرية الردع النووي المتجسدة في الاستراتيجيات الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذه التطورات ليست في الواقع تطورات محمودة، وثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للحيلولة دون حدوثها.

ولا تزال البشرية، ونحن على مشارف ألفية جديدة، تعيش تحت تهديد محرقة نووية. ووفد بلدي يشاطر تماما دانابالا، وكيل الأمين العام، الرأي بأن القضية البالغة الصعوبة بشكل ثابت في جدول أعمال اللجنة، هي هدف نزع السلاح النووي العالمي. وعلى الرغم من أن شعورا بالإحباط قد ساد في مداخلات العديد من الوفود خلال أسبوع المناقشة العامة هذا، فإن وفد بلدي يؤمن بأن هدف الإزالة التامة للمخزونات النووية يظل الأولوية العليا للمجتمع الدولي، ويكمن في صميم عمل الأمم المتحدة.

وفييت نام على اقتناع تام بأن الوقت قد حان الآن للمجتمع الدولي ليوحد جهوده للوصول إلى اتفاقية لحظر الأسلحة النووية إلى الأبد. ونحن ملتزمون بالعمل مع سائر البلدان الأعضاء لتخليص العالم من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وسنواصل دعم كل مبادرة ترمي إلى تحقيق هذه الغاية. بيد أن فييت نام تتشاطر الرأي القائل بأنه، ريثما يتم إبرام اتفاقية من هذا القبيل، فإن البرنامج المحدد والتدريجي المنادى به في الخطة الجديدة لنزع السلاح يمثل نهجا عمليا ويمكن تحقيقه.

كما أننا ننضم إلى وفود كثيرة أخرى في مناشدة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم على الفور ببرنامج للتخلص من مخزوناتها النووية في إطار زمني محدد. ونود، في هذا الصدد، أن نشير إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة، بموجب صكوك قانونية، بإجراء مفاوضات حقيقية لإزالة جميع الأسلحة النووية التي أنتجتها. ولا يزال يتعين على تلك الدول الوفاء بأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وعليها أن تتقيد بالتزاماتها بموجب تلك المعاهدة لكفالة سلامة المعاهدة وإعمالها بالكامل.

وفي هذا السياق، فإن مناقشة التدابير التي من شأنها أن تعمل على نجاح مؤتمر الاستعراض المقبل لمعاهدة عدم الانتشار تتسم بأهمية خاصة. وفييت نام تدرك مشاعر الأسف التي أعرب عنها عدد من الوفود إزاء فشل العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد العام القادم، وترغب في التشديد على ضرورة اتخاذ إجراء عاجل لتمهيد الطريق لعملية الاستعراض. فالواقع أن سجل إنجازاتنا في تنفيذ المقررات والقرارات المتخذة في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، إنما هو سجل هزيل. ويحدونا الأمل أن يعطينا مؤتمر الاستعراض القادم الزخم اللازم لتحقيق بعض التقدم في هذا المسعى.

بيد أنه يسعد وفد بلدي ملاحظة أن مؤتمر فيينا المعقود مؤخرا بشأن تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قد دعم تصميم البلدان المشاركة على مضاعفة العمل لجعل هذا الصك الهام يدخل حيز النفاذ. وتيسيرا لبدء نفاذ المعاهدة سريعا، نرى أنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بالخطوة الأولى وتشرع في التصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

ويرى وفد بلدي أنه ينبغي عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن لحشد التأييد الضروري للالتزام بنزع السلاح الشامل والكامل. وينبغي أن يكون هدف الدورة هو رسم مسار جديد في ميدان نزع السلاح، والبناء على انجازات الدورة الاستثنائية الأولى التاريخية، وعلى جميع التطورات الهامة الأخرى التي سُجلت بعد ذلك. ومن دواعي خيبة الأمل أن هيئة نزع السلاح عجزت في اجتماعاتها الأخيرة عن التوصل إلى نتيجة بهذا الشأن. وفييت نام تؤيد إقتراح الوفد الشيلي بإنشاء فريق عامل غير رسمي لسبر مواقف البلدان الأعضاء، بغية التوصل إلى برنامج وجدول أعمال مرضيين للدورة الاستثنائية.

إن أحد أهم الإنجازات في مجال نزع السلاح في عصر ما بعد الحرب الباردة هو إبرام وبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تستهدف تدمير هذه الأسلحة بجميع أنواعها. وقد صدقت فييت نام على هذه الاتفاقية في الخريف الماضي، وهي ملتزمة تماما بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ونعرب، في هذا الصدد، عن تقديرنا الكبير للمساعدة التقنية التي تقدمها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي للبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية.

وفييت نام طرف أيضا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وسننضم إلى بلدان أعضاء أخرى لإعداد بروتوكول لتدعيم أنظمة التحقق اللازمة بموجب الاتفاقية. ويلزم التأكيد على ضرورة أن تكون هذه الأنظمة غير مكلِفة بشكل معقول، مما سيعمل على تعزيز، وليس إعاقة، التعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيا الإحيائية.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبير مفيد من تدابير عدم الانتشار النووي. كما أن هذه المناطق تساعد على تعزيز الثقة بين البلدان الأطراف في المعاهدات المنشئة لهذه المناطق، وتحقق، من ثم، فوائد لأمن وسلام تلك المناطق. وفييت نام تؤيد الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق من هذا القبيل على أساس اتفاقات تتوصل إليها الأطراف المعنية بشكل متبادل.

وأود، في هذا الصدد، أن أشير إلى أن جميع بلدان جنوب شرق آسيا انضمت إلى مسيرة تحويل منطقتنا إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد بدأ نفاذ معاهدة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية منذ أكثر من عامين. وجميع بلدان المنطقة ملتزمة إلتزاما راسخا بالحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية. ومرفق بالمعاهدة بروتوكول مفتوح لتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن المشجع أن جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي أعربا عن رغبتهما في التوقيع والتصديق على ذلك البروتوكول في المستقبل القريب. ومرة أخرى، تناشد فييت نام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التوقيع والتصديق على البروتوكول حتى تكون المعاهدة فعالة تماما، مما يسهم إسهاما عمليا في توطيد السلام والأمن في جنوب شرق آسيا خاصة، وفي العالم أجمع.

وفييت نام، بوصفها عضوا في مؤتمر نزع السلاح، تشاطر مختلف الوفود شواغلها إزاء فشل هيئة التفاوض الهامة هذه المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح في التوصل إلى اتفاق على جدول أعمالها. وإننا نأسف بشدة أيضا لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح، بسبب تباين وجهات نظر البلدان الأعضاء، من إنشاء فريق مخصص لنزع السلاح النووي. بيد أنه يسعدنا أن خمسة بلدان إضافية انضمت إلى هذه الهيئة بعد سنوات من المفاوضات، ونود أن نبرز ضرورة زيادة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح حتى يصبح هيئة أكثر تمثيلا وأكثر قوة.

وأود في ختام حديثي أن أؤكد مجددا دعمنا لأعمال المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. وإننا نؤمن بأن المركز كان مفيدا جدا في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة، من حيث الأمن وعملية نزع السلاح على حد سواء. ولذلك نشيد بالجهود التي يبذلها مدير المركز في الاضطلاع بمسؤولياته.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم نيابة عن وفد بلدي على انتخابكم، الذي تستحقونه بجدارة، لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم تأييدنا الكامل في مهمتكم الحساسة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للعمل المتميز الذي قام به وكيل الأمين العام دانابالا، على رأس إدارة شؤون نزع السلاح.

إن الدور الرئيسي للأمم المتحدة هو صون السلم والأمن الدوليين، ومن الملائم تماما أن يكون نزع السلاح في صميم نظام الأمن الجماعي. وهذا يبين مدى أهمية

عمل اللجنة الأولى. ويُنظر إلى اللجنة، عن حق، على أنها محفل للتداول ذو نطاق عالمي، تركز فيه الأمم على تحقيق أهداف نزع السلاح من أجل "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". ومن الواضح أن اللجنة، نظرا لأهمية توصياتها وهيبتها، قدمت إسهاما كبيرا في أعمال نزع السلاح.

وتم على مر هذا العقد تحقيق تقدم عظيم نحو نزع السلاح العام والكامل الذي يمكن التحقق منه. وقد أمكن تحقيق هذا التقدم بفضل تطلعاتنا الجماعية والتزامنا بأن نعمل، ونحن على أعتاب ألفية جديدة، من أجل عهد يسوده السلام والأمن والاستقرار، ويأذن بنهاية انقساماتنا.

إن بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، وتوقيع الأغلبية الساحقة من الدول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا، وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية: كل هذه الإنجازات تمثل طفرات هامة تجعلنا نتطلع إلى مزيد من النجاح في مجال نزع السلاح.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا يمكننا أن نغفل عن أنه لا يزال علينا أن نعمل الكثير لتحقيق المثل الأعلى المتمثل في نزع السلاح. فالواقع أننا، إذا قيَّمنا المفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة النووية، لا بد من أن نلاحظ تباطؤا في سير المفاوضات، إن لم يكن توقفا تاما، وبالذات في العامين الماضيين. ونحن نواجه اليوم سؤالا بالغ الصعوبة هو معرفة ماهية المتابعة التي ينبغي أن نوليها للزخم الذي أوجدناه طوال السنوات الخمس الماضية.

وفي هذا الصدد، من واجب بلدي، بوصفه عضوا في مؤتمر نزع السلاح، أن يعرب مرة أخرى عن أسفه للوضع المبهم الذي آلت إليه هذه الهيئة لنزع السلاح. فقد تمسك هذا المؤتمر طوال السنوات الثلاث الماضية باعتبارات عقيمة لا تمت بصلة لما اشتهر به من كفاءة عالية، ولا لروح التوافق التي طالما حفزته على العمل، مما جعله يبدو في حالة نعاس ويميل إلى عدم الثقة والارتياب، ويضع على الفور أدنى اقتراح يقدمه بلد أو مجموعة من البلدان موضع الشبهات.

وهكذا عجز محفل التفاوض هذا المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح عن مواصلة المفاوضات التي بدأت في عام ١٩٩٨، بشأن وقف إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض عسكرية، والمعروفة بمعاهدة "الوقف". ووفد بلدي يدعو أعضاء المؤتمر إلى القيام بوثبة صحية إلى الأمام، بأن تكفل تقليل الطابع الانفعالي في المشاورات، وإجراءها في مناخ جديد قوامه الثقة والإرادة السياسية، وهو الضمان الوحيد لنجاح مشروع جد ضخم مثل تحقيق إزالة الأسلحة النووية بشكل تام وعالمي ويمكن التحقق منه.

أما ما يسمى بالأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فلا يزال يشكل مصدر معاناة بالغة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أفريقيا. وترى السنغال أن من واجبنا أن نولي مزيدا من الانتباه الدائم لانتشار هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها. فهذه الأسلحة لاتهدد سلام الدول الأفريقية وأمنها واستقرارها فحسب، ولكنها تمثل أيضا عقبات كأداء في طريق بناء وتوطيد العملية الديمقراطية، التي بدونها لا يمكن تنفيذ أي سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في قارتنا. ولذلك، تشاطر السنغال بلدانا كثيرة رأيها بضرورة إيلاء أولوية مطلقة للاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى مكافحة انتشار هذه الأسلحة الصغيرة، والقضاء على بيعها والاتجار بها.

وقد ركز بلدي بعزم وتصميم، إلى جانب سائر أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على السعي إلى إيجاد حل إقليمي لمكافحة هذا البلاء. وكان اعتماد مؤتمر رؤساء دول أو حكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أبوجا، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الوقف الاختياري لاستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتصديرها وتصنيعها في غرب أفريقيا، حدثا هاما في مكافحة تراكم هذه الأسلحة وانتشارها واستخدامها. وهذا الوقف الاختياري، الذي دخل حيز النفاذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، تم تمديده وتدعيمه في إطار مشروع الأمن والتنمية المتكامل، المعروف ببرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، الذي يهدف إلى إيجاد التداؤب السليم بين المقتضيات الملحة للأمن والاستقرار، من ناحية، والحاجة إلى تنمية اقتصادية واجتماعية متناسقة، من ناحية أخرى. والهدف من هذا البرنامج هو إرساء ثقافة سلام وأمن حقيقية في منطقتنا دون الإقليمية.

ولحسن الحظ، فإن هـــذا الإجـــراء الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليس بإجراء معزول، وإنما هو جزء لا يتجزأ من حملة دولية واسعة النطاق للإطباق على عملية تـــراكم الأسلحة الخفيفة المُزعـزع للاستقرار. وفي أفريقيا، اتخذ مؤتمر القمة الخامس والثلاثون لرؤساء الدول والحكومات، التـــابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه، قرارات مســـؤولة ومحددة لتـــناول هذه المسألة الحساسة المتعلقة بالانتشار والنقل غير المشروع للأسلحة الصغـــيرة والأسلحة الخفيفة، الـــتي تغذي الصراعات الكثيرة التي لا تزال دائرة في القارة، والشبكات الإرهابية والإجرامية التي تسعى إلى زعزعة استقرار الدول وأمنها.

بيد أن علينا أن نشدد على أن الحاجـــة إلى تأمين أفريقيا ضد هذا البلاء تتجاوز وببعيد حدود القارة التي لا أرى ضرورة لتذكير اللجنة بأنها لا تنتج أسلحة. والأمر يحتاج أيضا إلى اضطلاع المجتمع الدولي أجمع، لا سيما البلدان المنتجة للأسلحة، بعمل دولي حازم ومنسق لحل جميع جوانب مسألة انتشار هذه الأسلحة، والاتجار غير المشروع بها.

إننا نرحب بالمبادرات المتخذة لتحقيق هذه الغاية في أمريكا اللاتينية، وبشكل خاص في الاتحـــاد الأوروبي، الذي اعتمد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر إجـــراء موحدا لأعضائه بشأن هذه المسألة. وتم توســـيع نـطاق هذا الاجراء ليشمل كندا، في إطار النهج المشترك بين الاتحاد الأوروبي وكندا، الموقع فـــي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في هلسنكي، لمكافحة نشر الأسلحة الصغـــيرة والأســـلحة الخفيفة، وتراكـــمها المزعـــزع للاستقرار. وكـــل هذه المبادرات ترمي إلى اتخاذ إجراءات منسقة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية، بغية الإسهام في إرساء سلام دائم في المناطق التي تتهددها الصراعات، أو المتضررة منها.

ومن الواضح أن كل هذه المبادرات، رغم أهميتها، يجب أن تتولى تنسيقها هيئات الأمم المتحدة المنوط بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد عقد مجلس الأمـــن، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، مناقشة عامة بهذا الشأن، ولاحـــظ أن انتشار هذه الأسلحة عامل يلحق الضرر باتفاقات الســـلام، ويعقد أنشطة دعم السلام، ويعوق سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا التشخيص يوضح مـــدى أهميـــة عقـــد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بجميع جوانبه في عام ٢٠٠١. وعلينا أن ننتهز هذه الفرصة لبحث هذه المسألة بجدية، وتقديم اقتراحات بناءة وعملية، والإعداد الجيد للمؤتمر بصفة خاصة.

ولعل من المفهوم أن مشكلة الأسلحة الصغيرة تشكل مصدر قلق بالغ لبلدي، السنغال. ومسألة الألغام المضادة للأفراد تتسم بأهمية كبيرة أيضا. وكانت اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ثمرة مبادرة ممتازة لإبعاد هذه الأسلحة المدمرة، التي تمثل بلاء حقيقيا في وقتنا هذا، عن عالمنا. وكان بدء نفاذها في شهر آذار/مارس خطوة هامة على طريق جهودنا الرامية إلى نزع السلاح. وكان نجاح الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ في مابوتو، مثالا ممتازا لإلتزام مجتمعنا الأممي بالتركيز بتصميم على مكافحة هذه الأسلحة.

وعلينا أن نضاعـــف جهـــودنا في التطبيق العملي للأحكام ذات الصلة لهذا الصك القانوني الدولي الهام، وأن ندعم العملية الجارية بين دورات لجان الخبراء الدائمة الخمس، التي تضم خبراء ذوي صيت دولي. كما علينا أن نولي اهتماما خاصا للتعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لضمان تحقيق الأهداف الرئيسية، مثل إزالة الألغام و تقديم المساعدة للضحايا، في حدود زمنية معقـــولة. والاتفاقية تمثل فرصة حقيقية لتنسيق الموارد على المستوى العالمي لتقديم المساعدة الفعالة والكافية لضحايا الألغام وللبلدان المتضررة بهذه الآفة.

والسنغال، شأنها شأن جميع البلدان الأخرى المحبة للسلام، تعلق أهمية خاصة على تحقيق الهـــدف المشترك المتمثل في نزع السلاح العام والكامل، والذي يتوقف حتما على إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، والحد من انتشار الأسلحة التقليدية. وبسبب هذا الالتزام، يكرر وفد بلدي نداءه بالتوقيع والتصديق على جميع المعاهدات. وفي هذا الصدد، يثير بطء وتيرة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نفوسنا قلقا بالغا. ولطالما عملت السنغال، وهي من الدول الموقعة على جميع معاهدات واتفاقيات نزع السلاح، ولا تزال تعمل، على تحويل المبالغ الهائلة المستخدمة في سباق التسلح لعمليات التنمية المستدامة، حيث أن تنمية جميع الأمم عن طريق عائد نزع السلاح ينبغي أن تكون، في نهاية الأمر،

مسألة تهمنا جميعا ونحن نقف على أعتاب الألفية المقبلة. كما ينبغي أن تدعم عملنا الجماعي، إذا أردنا حقيقة بناء عالم قوامه السلام والأمن والاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أضم صوتي إلى التهاني التي وجهت إليكم من قبل على انتخابكم للمنصب ذي المسؤولية، وهو رئيس اللجنة الأولي، وأن أعرب عن ثقتي بأن عمل اللجنة سيكون مثمرا وفعالا تحت قيادتكم القديرة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لممثل بلجيكا على توجيهه الممتاز لعمل اللجنة في دورتها السابقة.

تنعقد الدورة الحالية للجنة الأولى في فترة حاسمة، حيث يحملنا اقتراب الألفية الجديدة على تقييم ما حققناه، وإعداد مبادئ توجيهية يُعتمد عليها للعلاقات الدولية في المستقبل.

وتظل المهمة ذات الأولوية في مجال نزع السلاح هي تدعيم النظام الدولي لعدم انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وكازاخستان تؤيد تماما الجهود الجاري بذلها في الأمم المتحدة، وفي المحافل الأخرى المتعددة الأطراف لكفالة انضمام جميع الدول على الفور ودون شروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولتعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وكازاخستان تحبذ نزع السلاح النووي بشكل مطرد وتدريجي، من خلال وفاء جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالتزاماتها. ويظل تخفيض الترسانات النووية، وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ونحن على أعتاب مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي، مهمتين ذواتي أهمية قصوى، لا يمكن إنجازهما إلا من خلال الجهود المتضافرة والحوار البناء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ووفد بلدي مستعد للإسهام بدوره في نجاح مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض فعالية معاهدة عدم الانتشار.

لقد كان التخلي عن الأسلحة النووية بكافة أشكالها اختيارا طبيعيا لبلدي، الذي عاش، بكل ما في الكلمة من معنى، الآثار المشؤومة للتجارب النووية. وكانت كازاخستان من بين أوائل البلدان التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وهي تسهم إسهاما عمليا في الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية رصد الامتثال للمعاهدة. ونؤيد بدء نفاذ المعاهدة في أقرب موعد ممكن، وفقا لأحكامها.

ولا تزال مشكلة تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الشواغل الكبرى. ونرى، في هذا الصدد، أن هناك حاجة، وهو أمر طبيعي تماما، إلى اتخاذ تدابير لإضفاء الطابع القانوني على ما يسمى بضمانات الأمن السلبية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية على أساس قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥).

وينبغي للأمم المتحدة ، فيما نرى، أن يكون لها الدور الرئيسي في حل مشاكل نزع السلاح. فنجاح المجتمع الدولي في جعل العالم آمنا ومستقرا ومزدهرا، يتوقف على تدعيم التعاون في إطار الأمم المتحدة.

والمادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار، وقرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووين، توفر أساسا قانونيا متينا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا، من شأنها أن تساعد على دعم السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وتولي كازاخستان أهمية قصوى للحفاظ على السلام والأمن في منطقة وسط آسيا، وتهتم اهتماما شديدا بالتقدم المحرز نحو تنفيذ مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ويضطلع حاليا فريق الخبراء من البلدان الخمسة في المنطقة، الذي أنشئ بمساعدة الأمم المتحدة، بأعمال جوهرية. ونحن على اقتناع بأن إنشاء منطقة من هذا القبيل في وسط آسيا سيمثل خطوة هامة صوب توطيد نظام عدم الانتشار النووي، وتعزيز نزع السلاح العام الكامل، وتدعيم السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وستواصل كازاخستان المشاركة بشكل ثابت وبناء في الأعمال الجارية لإنشاء هذه المنطقة.

وفي ٥ آب/أغسطس أصبحت كازاخستان عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نعتبر أن قبول كازاخستان في عضوية هذا المحفل الدولي المرموق لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، رمز لاعتراف المجتمع الدولي بإسهام كازاخستان في نزع السلاح العالمي، وفي

توطيد نظام عدم الانتشار، وبعملها النشط لتحقيق السلام والأمن العالميين، وتدعيمهما. واسمحوا لي أن أعبر عن امتناني الخالص لجميع وفود الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لثقتهم في كازاخستان.

ونظرا للوضع العالمي الراهن، هناك حاجة متنامية لإجراء فحص شامل لمكان ودور القوات المسلحة التقليدية والأسلحة التقليدية، في توطيد السلام وصيانة الاستقرار الاستراتيجي. وترى كازاخستان أن عملية تخفيض الأسلحة التقليدية جذريا يجب أن تجرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فتنفيذ هذه العملية سيكون معادلا لإحراز تقدم نحو نزع السلاح العام الكامل. والشفافية في تحديد الأسلحة التقليدية وتخفيضها توفر، فيما نرى، أساسا سليما لمنع تكدس الأسلحة بشكل مزعزع للاستقرار في أي منطقة، أو التركيز المفرط للأسلحة في أي دولة. وفي هذا السياق، تؤيد كازاخستان سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وترى أنه أهم عنصر في عملية تحديد الأسلحة. وقد دأبت كازاخستان منذ عام ١٩٩٢ على تقديم معلومات للسجل على أساس منتظم ، وترى أن مهمة الساعة هي ضمان مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أوسع نطاق ممكن في تشغيل هذه الأداة الهامة. هذا وتؤيد كازاخستان أيضا اقتراح عقد مؤتمر دولي، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، بشأن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه.

إننا نؤيد تماما التوجه الإنساني لاتفاقية أوتاوا التي تستهدف الإزالة التامة لأدوات الحرب الغادرة هذه، ألا وهي الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتواصل كازاخستان الإسهام في الجهود الدولية في هذا المجال، وتلتزم التزاما صارما بالوقف الاختياري الذي أعلنته حكومتها في آب/أغسطس ١٩٩٧ لتصدير الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك إعادة تصديرها وعبورها. ونرى في الوقت ذاته أن حركة الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد ينبغي أن تكون عملية مستمرة وتدريجية، تستند إلى بروتوكول الالغام لاتفاقية الأسلحة اللاإنسانية. ويجب على مؤتمر نزع السلاح أن يكثف جهوده لحل هذه المشكلة.

ولطالما أعربت كازاخستان بثبات عن تأييدها لإنشاء هياكل أمنية في القارة الآسيوية، وهي تواصل بذل الجهود لتنفيذ مبادرة السيد نورسلطان نازربايف، رئيس كازاخستان، المتعلقة بعقد مؤتمر بشأن تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا، والتي طرحت لأول مرة من فوق منصة الجمعية العامة في عام ١٩٩٢. وكانت ثمرة المحادثات والمناقشات المتعددة الأطراف التي جرت في إطار مؤتمر تدابير التفاعل وبناء الثقة، هي عقد اجتماع في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر، والتوقيع على إعلان المبادئ الناظمة للعلاقات بين الدول الأعضاء في المؤتمر. وهكذا، ولأول مرة في التاريخ، تم إرساء الأسس القانونية للنظام الأمني الآسيوي. وإننا لنشعر بالامتنان لجميع الدول المشاركة في عملية المؤتمر لتأييدها لمبادرتنا، ولاستعدادها الأصيل للعمل معنا يدا بيد لبناء نظام أمني آسيوي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأمين العام، السيد كوفي عنان، لاهتمامه المستمر بمبادرتنا، ولتأييده المتواصل لها.

وفيما يتعلق بضمان الأمن في منطقتنا، فإننا نعلق أهمية كبيرة على الاجتماع الذي عُقد في آب/أغسطس ١٩٩٩ في بشكك، قيرغيزستان، لرؤساء الدول الأعضاء في مجموعة شنغهاي الخمسة. والتعاون الفريد الذي بدأ قبل ثلاث سنوات في شنغهاي بين خمسة بلدان - كازاخستان، والصين، وقيرغيزستان، والاتحاد الروسي، وطاجيكستان - في مجال الأمن الإقليمي والعالمي، ومنع حدوث أزمات في الكتلة اليابسة الأوراسية والتغلب عليها، أثبت حيويته. والاتفاقات التي أبرمتها وصدقت عليها الدول الخمس المذكورة بشأن تنظيم المسائل الحدودية، والثقة في الأمور العسكرية، والتخفيض المتبادل للقوات المسلحة في المناطق الحدودية، تساعد على تعزيز حسن الجوار والصداقة، وتسهم بشكل بناء في ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة الآسيوية.

وأود في ختام كلمتي أن أعرب عن عظيم تقديري للعمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ونرى أن المركز الإقليمي أداة مفيدة يمكن أن تساعد على تهيئة المناخ المؤاتي للتعاون ونزع السلاح في المنطقة. ويواصل المركز تقديم المساعدة لدول وسط آسيا الخمس في صياغة معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ويحدونا الأمل أن يواصل هذا المركز عمله، وأن يلقى المساعدة اللازمة.

وستتخذ اللجنة الأولى خلال دورتها الحالية قرارات هامة بغية دعم نظام عدم الانتشار، وكفالة السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ووفد كازاخستان على

استعداد لتعزيز تعاونه مع الوفود الأخرى في اللجنة الأولى لتحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد كويندوا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم على انتخابكم لمنصبكم الهام. وإننا على ثقة من أن اللجنة الأولى ستنجز عملها بنجاح في ظل قيادتكم. وأؤكد لكم تأييدنا الكامل. وأقدم أيضا التهنئة لسائر أعضاء المكتب.

لقد كانت هذه السنة صعبة بشكل خاص بالنسبة لشؤون نزع السلاح. ذلك أنها شهدت تطورات عديدة لم تكن في صالح الأمن الدولي، وكان في مقدمتها اللجوء المستمر إلى استخدام الأسلحة كوسيلة لحل الصراعات. وقد هزت هذه التطورات كيان السلم والأمن الدوليين.

وفي البقعة التي نعيش فيها من العالم، لا تزال سهولة الحصول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة تتسبب في حالات لا تعد ولا تحصى من المعاناة والحرمان. فالحالة في الصومال ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية أوضح مثال على ذلك. وقد أكد تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (A/54/258)، الذي أعد استجابة للقرار ٣٨/٥٢ باء، الاستعمال المدمر الذي خضعت له هذه الأسلحة. فقد استعملت هذه الأنواع من الأسلحة في الصراعات المسلحة، وبخاصة حيثما شاركت في الصراعات قوات غير نظامية. ونود في هذا الصدد أن نذكر بالقرار ٧٧/٥٣ باء، الذي طلب إلى الأمين العام مواصلة بذل الجهود لكبح التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة في أفريقيا، عن طريق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية.

ونظرا للتهديد الشامل الذي تشكله الأسلحة الخفيفة على الأمن، فإن كينيا تتطلع إلى المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، المقرر عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، حسبما نص عليه القرار ٧٧/٥٣ هاء. وتحقيقا لهذه الغاية، تتقصى كينيا حاليا إمكانية تنظيم مؤتمر بشأن مسألة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة في منطقتنا دون الإقليمية.

وفي جنيف، لم يحقق مؤتمر نزع السلاح أي تقدم جوهري في أعماله هذا العام، بل أنه وصل إلى حالة جمود تام. وقد نشأ هذا الوضع المؤسف عن اختلافات على كيفية التصدي لمسألتين حرجتين، وهما: نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن الحقائق المعروفة للجميع أن الأسلحة النووية تشكل الخطر الأكبر الوحيد على الحياة بجميع أشكالها على لكوكبنا. وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية تخفيض الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف لم تنطلق بعد. والواقع أن المخزونات الحالية من الأسلحة النووية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، هائلة. وقد قدرت معاهد بحثية لها سمعتها في مجال نزع السلاح أن كلا من القوتين النوويتين العظميين لديه نحو ٦٠٠٠ رأس حربي نووي، بما في ذلك أنواع مختلفة من القذائف التي تطلق من الجو أو الأرض أو البحر، ومعظمها في حالة استنفار، ويبلغ مداها حدا يمكن من نشرها لضرب أهداف في أي مكان في العالم تقريبا.

وقد أشير مرارا وتكرارا في محافل مختلفة إلى أن الأسلحة النووية لاتوفر إلا إحساسا زائفا بالأمن. فبينما تحد قدرتها الهائلة على التدمير من قيمتها النفعية الحقيقية، فمن الصعب تصور أنه يمكن الاحتفاظ بها إلى الأبد دون استعمالها قط. ويكفي أن يتصور المرء التكلفة العالية للاحتفاظ بهذه الأسلحة على وضعها الراهن، وأن يفكر في الاستخدامات الأفضل التي يمكن توظيف هذه الموارد فيها. ومن الناحية الواقعية، نرى أن استمرار بعض الدول في امتلاك هذه الأسلحة سيدفع دولا أخرى إلى أن تسعى بدورها للحصول عليها. وهذا سيناريو مخيف في الواقع.

أما محصلة نزع السلاح النووي فهي سلبية إلى حد بعيد، وهذا في وقت نعد فيه لإجراء استعراض رئيسي لمعاهدة عدم الانتشار النووي، من المزمع إجراؤه العام القادم. والمادة السادسة من تلك المعاهدة تلزم جميع الدول الأطراف، في جملة أمور، بالسعي إلى إجراء المفاوضات بحسن نية نحو تحقيق نزع السلاح النووي في موعد مبكر. ودور الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد حيوي بشكل خاص.

وفي مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، أكدت الدول الخمس مجددا، في إطار الوثيقة المعنونة "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، التزامها بالاضطلاع بنزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وقد كررت هذا التأكيد مرات عديدة كان آخرها في الشهر الماضي.

بيد أننا أصبنا بخيبة الأمل لأن هذه التأكيدات المجددة أصبحت، فيما يبدو، غاية بذاتها، حيث أنه لم يعقبها أي خطوات ملموسة. لقد مضى الآن قرابة ٣٠ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، وقرابة خمسة أعوام على تجديد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لالتزامها، في مؤتمر الاستعراض الأخير لمعاهدة عدم الانتشار، بتنفيذ نزع السلاح بحسن نية. ومع ذلك فطوال هذه الفترة كان التحرك صوب نزع السلاح المنشود بطيئا بدرجة تثير الكآبة.

وقد توقفت محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بسبب امتناع أحد الطرفين عن التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية). وأكدت من جديد منظمة حلف شمال الأطلسي في مؤتمر قمتها الخمسين، الذي عقد في واشنطن في نيسان/أبريل، مذهبها القائم على التقاسم النووي مع شركائها من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذا الإجراء يناقض بالطبع المادتين الثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار النووي. وأعقب هذا التطور إصدار أحد البلدان مشروعا لمذهب نووي يستهدف استحداث أسلحة نووية تطلق من الأرض والبحر والجو.

وترى كينيا، بوصفها عضوا في مؤتمر نزع السلاح، أنه ينبغي للمؤتمر أن يتناول جديا، وعلى سبيل الأولوية، المسألتين الحرجتين المتعلقتين بنزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويحدونا الأمل أن تقوم الدول الأعضاء التي عارضت إجراء مناقشة موضوعية لهاتين المسألتين، بإعادة النظر سريعا في موقفها، فذلك من شأنه أن يعيد للمؤتمر نشاطه ويرد له مصداقيته.

أما فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، فإن أهمية معاهدتين هامتين معرضة للخطر. فآفاق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، تكدرت بعض الشيء بنتيجة الدورة الثالثة للجنته التحضيرية التي عقدت في شهر أيار/مايو من هذا العام. فاللجنة لم تفلح إلا في التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل اجرائية، وهكذا طرحت جانبا جميع المسائل الموضوعية ينظر فيها مؤتمر الاستعراض ذاته.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. والسبب في ذلك أنه لم يصدق عليها حتى الآن سوى ٢٦ دولة من إجمالي ٤٤ دولة يلزم تصديقها عليها حتى يبدأ نفاذها. ومن المحيط بشكل خاص أن ثلاثا من هذه الدول الأطراف هي دول حائزة للأسلحة النووية. وعلى الرغم من تقديرنا للجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة سعيا وراء التصديق على المعاهدة، فمن المقلق أن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة رفض التصديق على المعاهدة، وعرض بقاءها ذاته لخطر شديد.

وباختصار، فإن نزع السلاح النووي يعيش اليوم في حالة من التشوش. فجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، باستثناء دولة واحدة، ليس لديها الإرادة السياسية للاضطلاع جديا بنزع السلاح النووي، سواء كان ذلك في مؤتمر نزع السلاح أو تحت رعاية أي هيئة أخرى.

وقد أصبح جدول أعمال نزع السلاح يشوبه الاعوجاج إلى حد بعيد نتيجة الافتقار شبه التام إلى أي تدابير ملموسة أو إجراءات فعالة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن نزع السلاح. ولئن كان المجتمع الدولي قد نجح في التفاوض على صكين يحظران أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية وفي اعتمادهما، فمن المزعج أن مجال الأسلحة النووية ما زال بلا مساس. ولعل الوقت قد حان، من أجل إعادة بعض التوازن لجدول أعمال نزع السلاح، لأن نمهد الطريق لاعتماد صك نهائي يحرّم استعمال الأسلحة النووية ويحظر إنتاجها، بغية إزالتها في نهاية المطاف.

أما فيما يتعلق بالفضاء الخارجي، فإننا نرى من الأهمية بمكان منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو ما أكد عليه من جديد القرار ٧٦/٥٣، وقرارات مماثلة سابقة. وقد عمل تسارع خطى التطور التكنولوجي في العلوم الفضائية والعسكرية في الآونة الأخيرة، على زيادة احتمال نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وكل بلد ممثل هنا اليوم له حدود مع الفضاء الخارجي، إذا جاز القول، وله، من ثم، اهتمام مشروع بصلاحه. وهذا يجعل من الفضاء تراثا حقيقيا لنا جميعا. وينبغي قصر استعماله على الأغراض السلمية؛ أما الأغراض التي تنطوي على قدرة تدميرية، مثل سباق التسلح، فهي غير مقبولة.

ونود أن نشيد، في هذا الصدد، بمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي لنجاحه في تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي

واستخدامه في الأغراض السلمية، في شهر تموز/يوليه الماضي في فيينا. ونحث الأمين العام على أن ينظر بعين إيجابية في توصيات المؤتمر، لا سيما التوصية المتعلقة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية، والتي يقصد بها تمكين تلك البلدان من تطوير قدرتها في مجال الفضاء.

ومن أجل الإبقاء على الفضاء الخارجي خاليا من أي سباق للتسلح، يقتضي الأمر سد ما قد يوجد من ثغرات في النظام القانوني القائم الذي يحكم استعماله. فينبغي تحديث معاهدات، مثل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، لكي تأخذ في الاعتبار، ضمن جملة أمور، تكنولوجيا الفضاء السريعة التطور، والتي جعلت الوصول إلى الفضاء الخارجي أسهل من ذي قبل لاستخدامه في أنشطة يحتمل أن تكون غير سلمية.

وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن الفريق التوجيهي المعني بنزع السلاح والتنمية. ويشير التقرير، ضمن جملة أمور، إلى الأثر المدمر للحروب الأهلية على التنمية في جميع أنحاء العالم. فالتدمير الذي تتسبب فيه هذه الحروب يوجد حالة يؤسف لها، حيث يجري بشكل متزايد تحويل الموارد المخصصة للتنمية لعمليات الطوارئ والإصلاح.

ومن نافلة القول إن أفريقيا، وهي قارة لا تزال تسعى جاهدة لحل مشكلتي التنمية والقضاء على الفقر، تأثرت تأثرا خطيرا بالحروب التي أدت إلى تدمير واسع النطاق للبنية الأساسية، وزعزعة استقرار جماعية للسكان. ويجري إنفاق مبالغ ضخمة من الموارد على التعمير بدلا من التنمية. ومن ثم، فهناك حاجة ملحة لبذل جهود جادة لنزع السلاح في القارة، تركز على دور مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا. ونحن متأكدون من أن المركز الإقليمي لديه القدرة على القيام بدور هام في تعزيز السلام ونزع السلاح في أفريقيا. ولذا، نأمل أن يواصل الأمين العام بذل الجهود لتنشيطه وتزويده بالموارد الكافية. وبالمثل، نأمل أن يدرك مزيد من المانحين أهمية الدور الذي يؤديه المركز، وأن يوفروا له بسخاء المساعدة التي هو في أمس الحاجة إليها.

وفيما يتعلق بموضوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، من المشجع ملاحظة أن اتفاقية أوتاوا دخلت حيز النفاذ في ١ آذار/ مارس من هذا العام، وأعقب ذلك الاجتماع الأول للدول الأطراف، في مابوتو. ونعرب عن تقديرنا لموزامبيق لإستضافة هذا الإجتماع بنجاح. وهذه الاتفاقية تاريخية من حيث أنها تتصدى لمسألة الألغام الأرضية من جميع جوانبها. وتظل اتفاقية أوتاوا الآلية الوحيدة التي ينبغي التصدي في إطارها لجميع المسائل المتصلة بالألغام الأرضية. فنحن لا نملك ترف إنشاء آليات موازية. ويحسن بالمجتمع الدولي ، بدلا من ذلك، أن يكثف جهوده لجعل الاتفاقية عالمية. ونحث، بوجه خاص، الدول الرئيسية المنتجة والمستخدمة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، على الانضمام إلى الاتفاقية سريعا. وكينيا من الدول الموقعة على الاتفاقية، وهي الآن بصدد التصديق عليها.

وأود، في ختام كلمتي، أن أشير إلى أن وفد بلدي لم يثر إلا بضع قضايا من القضايا الملحة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ونحن نتطلع إلى المشاركة في مداولات اللجنة بشأن هذه القضايا والقضايا الأخرى.

السيد بييندیزا (أوغندا) (تكلم بالانكيزية): سيدي الرئيس، أود باسم الوفد الأوغندي أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة خلال هذه الدورة للجمعية العامة، وأن أهنئ سائر أعضاء المكتب. وأؤكد لكم تأييدنا وتعاوننا الكاملين.

إن نزع السلاح يتسم بأهمية حاسمة لصون السلم والأمن الدوليين، وهو المسوغ الأساسي لوجود الأمم المتحدة. ومع ذلك، فسباق التسلح النووي، وما يصاحبه من مخاطر، مستمر دون فتور ونحن على أعتاب قرن جديد، مع وجود عدد من الدول ما زال يعتمد على مزيد من الأسلحة النووية في دفاعه الوطني. وفي الوقت نفسه، أعارت الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها أذنا صمّاء لأهداف ومُثل نزع السلاح النووي. فقد أصبحت في الواقع لا تكترث بأي ترتيبات جادة متعددة الأطراف في البرامج الحالية لنزع السلاح. ويرى وفد بلدي أن الوضع ما كان ينبغي أن يكون هكذا، خاصة في وقتنا هذا.

ومما يؤسف له أيضا أن مؤتمر نزع السلاح فشل مرة أخرى في بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ووفد بلدي يطلب إلى الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

ويود وفد بلدي أن يضم صوته للنداء الموجه للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما الدول التي لم توقع بعد على معاهدة عدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالتوقيع عليهما دون تقديم مزيد من الأعذار. ونطلب أيضا أن تقوم الدولتان النوويتان العظميان وهما: الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعتا عليها. ففي اعتقادنا أن ذلك سيكون طريقا مؤكدا نحو الهدف المنشود، الا وهو الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية.

قبل سبعة وعشرين عاما قام المجتمع الدولي بخطوة جريئة باعتماد معاهدة تحظر إنتاج الأسلحة البيولوجية واستعمالها. ويرجى أن تُختتم سريعا المفاوضات الجارية بشأن وضع بروتوكول تحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وأن تخضع هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل أيضا لعملية رصد أوثق من ذي قبل.

وثمة مسألة ذات أهمية خاصة للبلدان النامية، ولوفد بلدي على وجه الخصوص، هي مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستعمال الألغام الأرضية. لقد أصبحت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية أدوات رئيسية في جميع الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ومعظم الصراعات المسلحة في أفريقيا لا تستخدم فيها سوى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ودرجة التدمير والخسائر في الأرواح والممتلكات التي تتسبب فيها هذه الأسلحة الصغيرة، كبيرة جدا. واللجنة تعلم جيدا، بالطبع، الإحصاءات المذهلة التي تنطوي على حالات وفاة وعجز وتدمير، وكلها من جراء الصراعات المسلحة. وينبغي، فيما نرى، التصدي للأسباب الأصلية لهذه الصراعات. التي ينشأ كثير منها من عدم وجود تنمية اجتماعية واقتصادية.

إن الأثر الطويل الأجل الناجم عن استخدام الجنود الأطفال للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية لم يجر تقييمه بالكامل بعد. بيد أن الأمر الواضح والذي لا جدال فيه هو أن ثقافة عنف، بدأت تظهر وأخذت تترسخ. فقد تعطلت النظم التعليمية، وأخذ في الظهور جيل يعاني من صدمات مختلفة. إضافة إلى ذلك، فإن موارد هائلة، تقدر بمليارات الدولارات، تبدد سنويا للحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية. وكان من الممكن استعمال هذه الموارد بشكل أفضل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فمن المحتم، إذا أردنا تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، أن توضع مسألة مراقبة انتشار الأسلحة الصغيرة ومسألة تخفيض الإنفاق على الأسلحة في مقدمة جدول أعمال الأمن والتنمية.

ولذا، فإن وفد بلدي يناشد الـ ٧٠ بلدا التي تصنِّع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتتاجر بها، أن تعيد النظر في ممارساتها التجارية لضمان عدم بيع تلك الأسلحة الخطرة لأطراف ليست بدول. وترحب أوغندا، في هذا الصدد، بتقرير الأمين العام (A/54/258) عن الأسلحة الصغيرة، وغير ذلك من المبادرات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف، التي تستهدف تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعرب عن تقديرنا الخاص للتدابير العملية المتخذة لجمع هذه الأسلحة وتدميرها، من قبيل التدابير التي اتخذتها مالي وألبانيا وليبريا.

ويتطلع وفد بلدي إلى انعقاد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠١ يتصدى تماما لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه. بيد أننا نأمل أن يواصل المجتمع الدولي، في غضون ذلك، تقديم المساعدة اللازمة لجميع البلدان الأفريقية لكي تتصدى بفعالية للمشاكل الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية، وعن الاتجار غير المشروع بها، داخل قارتنا وخارجها.

السيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكيزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أستهل حديثي بأن أقدم لكم أحر تهانئ وفد بلدي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وإني على ثقة بأن أعمال اللجنة ستكلل بالنجاح تحت قيادتكم القديرة وبفضل خبرتكم الواسعة. وأؤكد لكم وللمكتب دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في معالجة المسائل الهامة المعروضة على اللجنة.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة أيضا لأعرب عن تقديري للسيد دانابالا، وكيل الأمين العام، للبيان الاستهلالي الذي ألقاه يوم الاثنين الماضي، الذي حدد فيه المهام المعروضة علينا، واقترح الطريق الذي علينا أن نسلكه.

لقد سعى المجتمع الدولي جاهدا في أعقاب الحرب الباردة إلى التعجيل بعملية المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وفي مجال أسلحة

الدمار الشامل بوجه خاص، وأحرز بعض التقدم. بيد أن عملية نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف شهدت في العام الماضي انتكاسات يؤسف لها. فشهدنا سلسلة من التطورات السلبية منها: توقف عملية المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)؛ وإجراء مزيد من التجارب النووية؛ وإطلاق قذائف بشكل غير مسؤول؛ والفشل في إعتماد برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح؛ وتأخير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وهذه التطورات تؤكد أهمية الدورة الحالية للجنة الأولى في التصدي بأمانة للطائفة العريضة من المسائل المعلقة، بهدف تنشيط وتيسير العملية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار العالميين في هذه المرحلة الحاسمة.

وبينما نشهد أفول القرن العشرين، نشعر بإحباط تام لرؤية جيلنا، الذي اخترع الأسلحة النووية وجرب آثارها المدمرة، وقد عجز عن اتخاذ أي تدابير فعالة للسيطرة عليها قبل نهاية القرن. وكانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا تزال، المحاولة الأولى والوحيدة للمجتمع الدولي لوضع نظام عالمي لعدم الانتشار. بيد أن التجارب النووية التي أجريت العام الماضي في جنوب آسيا كانت صفعة قوية للجهود الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية، كما أنها قوضت مصداقية ونزاهة النظام العالمي لعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار عدم الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار من قبل بعض الدول الأعضاء في المعاهدة قد أساء إلى نظام عدم الانتشار. وفي الوقت ذاته، جرى الإعراب عن قلق متزايد إزاء التقدم المحدود الذي حققته الدول الحائزة للأسلحة النووية في تخفيض هذه الأسلحة.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل السعي بمزيد من القوة وعلى سبيل الأولوية القصوى إلى تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار، والامتثال الكامل لأحكامها. وينبغي لنا أيضا أن نضاعف جهودنا الجماعية حتى يتسنى عكس اتجاه سباق التسلح النووي في جنوب آسيا، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) تنفيذا كاملا. ونود أيضا أن ننوه بأهمية التطبيق العالمي للبروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن المؤسف أن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، التي عقدت في شهر أيار/مايو الماضي، لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات الموضوعية. ولذا، فمن الضروري أن يثبت مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، لكونه أول مؤتمر استعراضي منذ تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، أنه يمثل فرصة حاسمة الأهمية لكي نجدد التزامنا الجماعي بمعاهدة عدم الانتشار وبتدعيم نظامها. وكمتابعة لقرار عام ١٩٩٥ بشأن تدعيم عملية استعراض المعاهدة، ينبغي أيضا استخدام مؤتمر الاستعراض في تقييم إنجازات الماضي، وتحديد المجالات التي يمكن فيها إحراز تقدم في المستقبل.

وثمة أولوية أخرى هي نزع السلاح النووي. ومع أننا نقدر التقدم المحرز حتى الآن في تخفيض الأسلحة النووية، نعتقد أيضا أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي مزيدا من الاستعداد لترجمة الكلام إلى أفعال. ونحث على تنشيط عملية المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) عن طريق بدء نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) في أقرب وقت ممكن، والتبكير ببدء مفاوضات المرحلة الثالثة من معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثالثة). ونرحب، في هذا الصدد، بالبيان الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عن وزراء خارجية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، الذي كرروا فيه تأكيد إلتزامهم بنزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل. ومن المشجع أيضا ملاحظة استعدادهم المعلن للإسهام في نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ونشاطر الرأي القائل بأن الوقت قد حان لاستكشاف سبل ووسائل تعزيز التبادل المتعدد الأطراف للمعلومات والآراء بشأن الجهود التقدمية نحو نزع السلاح النووي في سياق مؤتمر نزع السلاح.

ومن المسلم به عالميا الآن أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستسهم إسهاما كبيرا في منع سباق التسلح النووي. ونرحب بالإعلان الختامي الذي اعتمد الأسبوع الماضي في مؤتمر فيينا المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونناشد جميع الدول التي لم توقع و/أو تصدق على المعاهدة، لا سيما الدول التي يلزم تصديقها على المعاهدة حتى يبدأ نفاذها، أن تعمد إلى ذلك في أقرب وقت ممكن. وهناك

على وجه الخصوص ثلاث دول مدرجة على القائمة، لم توقع بعد على المعاهدة، ينبغي أن تستجيب على الفور للنداء الغامر الذي يوجهه لها المجتمع الدولي. وينتهز وفد بلدي هذه المناسبة لإطلاع اللجنة على أن جمهورية كوريا أودعت صك التصديق على المعاهدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وننضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن أسفنا العميق لعجز مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة عن التصديق على المعاهدة. ونأمل بصدق أن تتمكن الولايات المتحدة، التي قادت حتى الآن الجهود الدولية لتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، من مواصلة الاضطلاع بهذا الدور القيادي بحل مشكلة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

ومن المثبّط للهمة ملاحظة أن المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لم تتقدم هذا العام، على الرغم من الاتفاق على إنشاء لجنة مخصصة في عام ١٩٩٨. ونحن نؤيد البدء الفوري لتلك المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، باعتبار ذلك الخطوة المنطقية والعملية التالية في جهدنا العالمي لعدم الانتشار النووي. وعلاوة على ذلك، يحدونا الأمل أن تتمكن جميع الدول المعنية من إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، ريثما يتم استكمال المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية.

وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، نرحب باعتماد هيئة نزع السلاح في دورتها لهذا العام المبادئ المتعلقة بإنشاء مناطق من هذا القبيل على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. ويحدونا الأمل أن تحترم جميع الدول الأعضاء المعنية هذه المبادئ وأن تتقيد بها نصا وروحا.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره للأنشطة التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أجرت منذ إنشائها عمليات تفتيش في مرافق تتصل بالأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم، ودمرت آلاف الأطنان من العوامل الكيميائية، على نحو شفاف وغير تمييزي. ونناشد جميع الدول التي لا تزال خارج اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا سيما الدول الرئيسية المالكة للأسلحة الكيميائية، أن تنضم إلى الاتفاقية في أقرب موعد ممكن.

والتطورات السريعة الأخيرة في التكنولوجيا الاحيائية تجعل آفاق الأسلحة البيولوجية أمرا مخيفا أكثر من ذي قبل. وينبغي للمجتمع الدولي اتباع اسلوب بناء وأكثر جدية في تناول المهمة الهامة المتمثلة في إنشاء نظام للتحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، لتمكين الفريق المخصص من إتمام مفاوضاته بشأن بروتوكول الاتفاقية بروح من التوفيق، قبل المؤتمر الخامس لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية بفترة كافية.

وتدعيم اتفاقات نزع السلاح القائمة لا يقل أهمية عن إبرام اتفاقات جديدة. فالواقع أن عدم قبول أي دولة للمعايير الحالية سيشكل سابقة مزمومة فيما يتعلق بتطبيق هذه المعايير وبمبادرات نزع السلاح في المستقبل. وبلوغ العالمية هو في الحقيقة مسألة عامة تتصل بجميع الصكوك الملزمة قانونا على المستوى الدولي، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكلنا يدرك أن الأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل لها أثر عالمي، ولا تقتصر على بلد واحد أو منطقة واحدة. وعلاوة على ذلك، فإن تطوير برامج هذه الأسلحة سيؤدي إلى تحويل موارد مالية هائلة عن الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية - الاجتماعية للبلدان التي تحتاج إلى مساعدة دولية. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود لإيجاد الاستجابات الصحيحة لضمان الانضمام العالمي لجميع الاتفاقات المتصلة بإزالة أسلحة الدمار الشامل بشكل أقوى وأشمل.

وثمة مسألة أخرى هامة هي مراقبة تصدير المواد والتكنولوجيا والمعدات الحساسة التي يمكن استعمالها في تطوير أسلحة الدمار الشامل. ونوجه نداء لجميع البلدان المصدرة لكي تمارس رقابة قوية وفعالة على تصدير تلك المواد والتكنولوجيا والمعدات الحساسة للبلدان التي ترتفع فيها مخاطر الانتشار، والتي لم تنضم للمعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة، و/أو لم تمتثل لها.

إن انتشار القذائف كوسيلة لإيصال أسلحة الدمار الشامل يقوض بشكل خطير السلم والاستقرار الدوليين. وعمليات الإطلاق التجريبية للقذائف، التي أجريت في جنوب آسيا، وفي الشرق الأوسط، وفي شمال شرق آسيا أثارت الذعر ودفعت إلى زيادة الوعي بالأخطار الكامنة في انتشار القذائف، وإلى القلق من ذلك. ونظرا لأنه لا يوجد في الوقت الراهن معايير دولية تنظم انتشار القذائف البعيدة المدى، فإننا نتفق في الرأي مع الأمين

العام على ضرورة وضع معايير متفاوض بشأنها على صعيد متعدد الأطراف لمواجهة انتشار تكنولوجيا القذائف التسيارية للأغراض العسكرية، ولممارسة الانضباط في تطوير القذائف. ونرى أن اتباع نهج تدريجي في التصدي لهذه المسألة هو الأنسب من الناحية العملية، نظرا للتعقدات المتأصلة التي تنطوي عليها هذه المسألة. ولعلنا نبدأ بإنشاء فريق خبراء لدراسة جميع جوانب مسألة القذائف، ثم نطلب منه أن يقدم تقريرا إلى اللجنة.

وقد رأينا، وبخاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أن الأسلحة التقليدية لها عواقب أكثر زعزعة للاستقرار في كثير من الحالات، ابتداء من فترة ما قبل الصراع إلى فترة ما بعد الصراع. وزادت شواغل المجتمع الدولي بشكل خاص إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تزهق أرواح الأبرياء، وتغذي مزيدا من الصراعات، وتعوق بناء السلام وجهود الإصلاح بعد انتهاء الصراعات.

وسلسلة الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن هذا العام، بما في ذلك الاجتماع الوزاري المكرس للأسلحة الصغيرة، سلطت الضوء على الضرورة الملحة للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولإساءة استخدامها. ونرحب باعتماد هيئة نزع السلاح، في دورتها هذا العام، المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية والحد منها ونزع السلاح. ونرى أن أفضل وسيلة لمنع التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بها، هي مجموعة مؤتلفة من تدابير التخفيض والتدابير الوقائية. ونعرب عن تقديرنا للمبادرات الإقليمية لتحديد الأسلحة الصغيرة، وبصفة خاصة في غرب أفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية، ويحدونا الأمل أن تلقى هذه الجهود مزيدا من الدعم. ونرحب أيضا بجهود جمع الأسلحة التي تنظمها الأمم المتحدة. ونؤيد عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في عام ٢٠٠١، ونعتقد أن التوصيات الواردة في التقرير (A/54/258) الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة التابع للأمم المتحدة، ستكون مفيدة جدا في إعداد هذا المؤتمر.

وفيما يتعلق بمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، شهد العام الماضي تطورات هامة، منها بدء نفاذ البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وبدء نفاذ اتفاقية أوتاوا. وتعتزم حكومة بلدي الانضمام في القريب العاجل للمعاهدة المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ولبروتوكولها الثاني المعدل. وكما نؤيد المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة حظر نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد انضمت حكومة بلدي للجهود الدولية الرامية إلى الحد من الآثار اللاإنسانية للألغام الأرضية المضادة للأفراد، باتخاذ سلسلة من الخطوات، مثل تمديد الوقف الاختياري لتصدير الألغام المضادة للأفراد لأجل غير مسمى، ومواصلة مساهمتنا المالية في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وأعود الآن إلى مسألة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وقد سبق أن سجلت جمهورية كوريا تأييدها لعقد الدورة الاستثنائية. والواقع أنه منذ الدورة الاستثنائية الثالثة، التي عقدت في عام ١٩٨٨، لم تحدث فقط تطورات هامة في مجال عدم الانتشار الدولي ونزع السلاح، ولكن حدثت أيضا تغيرات جديرة بالذكر في المناخ الأمني الدولي. وهذا ما يدعونا إلى الاعتقاد أن الوقت قد حان لاستعراض أكثر جوانب نزع السلاح أهمية، ولتخطيط مسار عملنا في المستقبل. وينبغي أن تتصدى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، فيما نرى، لجميع قضايا نزع السلاح الماضية والحاضرة والمقبلة، على نحو شامل ومتوازن. ونأمل أن نتمكن هذه المرة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة.

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا مضنية لحمل كوريا الشمالية على الامتثال الكامل لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وللأسف، لم تتعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى الآن تعاونا تاما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ الاتفاق. ومن الضروري أن تنفذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذا تاما وأمينا. واعتماد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل أسبوعين قرارا، دون تصويت، بشأن تنفيذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتفاق الضمانات، يشهد على النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لكي تمتثل امتثالا تاما لإلتزاماتها التعاهدية، وتتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد ثبت أن الإطار المتفق عليه في جنيف خطوة هامة إلى الأمام في التصدي للمشكلة النووية لكوريا الشمالية. ومن هنا، أوفت حكومة بلدي بإخلاص بالتزاماتها إزاء منظمة شبه الجزيرة الكورية لتنمية الطاقة، بالقيام بدور مركزي في مشروع المنظمة لبناء مفاعلات الماء الخفيف في كوريا الشمالية. وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا ما دامت كوريا الشمالية تلتزم بالإطار المتفق عليه نصا وروحا. ونتطلع أيضا إلى سرعة تنفيذ الإعلان المشترك لاعتبار شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، الذي وقعت عليه الكوريتان في عام ١٩٩١.

وقد انضمت جمهورية كوريا، وهي مؤيد وفي لنظام عدم الانتشار العالمي، لجميع الصكوك الرئيسية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، مثل معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وامتثلت لها بإخلاص. وحكومة بلدي متمسكة بالتزامها القاطع بنظام عدم الانتشار العالمي، ويحدوها الأمل أن تحذو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حذوها بالانضمام لجهود عدم الانتشار التي يبذلها المجتمع الدولي، وبذلك تسهم في تحقيق السلام والاستقرار داخل شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

سيدي الرئيس، مثلما بينتم بوضوح تام في كلمتكم الاستهلالية يوم الاثنين الماضي، فإنه من مسؤولية جيلنا أن يعمل على "أن ينقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وتحقيقا لهذه الغاية، علينا أن نضاعف جهودنا لإيجاد مناخ دولي مؤات لتحقيق السلام والاستقرار في جميع أركان العالم.

وفي فجر الألفية الجديدة، علينا أن نجدد إلتزامنا الجماعي بصوغ توافق في الآراء لدى تناول المهام الشاقة المتمثلة في زيادة تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، وإرساء ثقافة السلام. وإني لعلى ثقة بأن اللجنة ستبذل قصارى جهدها في الدورة الحالية لمواجهة هذه التحديات من أجل تحقيق السلام والأمن للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة العامة هذا الصباح. أدعو الآن ممثل الاتحاد الروسي لإلقاء كلمة لا تتصل، فيما أفهم، بالمناقشة العامة.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشعر الاتحاد الروسي بخيبة أمل وقلق عميق إزاء رفض مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فهذا الصك الدولي الهام جاء ثمرة سنوات طويلة من الجهود التي بذلتها بلدان كثيرة، ويتسم بأهمية قصوى للأمن والاستقرار الدوليين، حيث أنه يعزز نظام عدم الانتشار النووي.

لقد شاركت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدور بالغ النشاط في جميع مراحل إعداد المعاهدة، وكانت أول من وقع عليها. وهذا القرار الذي اتخذه مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية هو لطمة قاسية لكامل نظام الاتفاقات في مجال نزع السلاح النووي، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالذات فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار.

سيدي الرئيس، لقد وجهنا إنتباهكم للكلمة التي ألقاها الرئيس كلينتون والتي مفادها أن حكومته ستتقيد بالوقف الاختياري للتجارب النووية، وهو ما تلتزم به حاليا جميع الدول النووية الخمس. وفي الوقت ذاته، ونظرا للوضع الذي نشأ، فإن روسيا، بينما تلتزم بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تشعر أن من واجبها أن تدخل في حسبانها بكل جدية نتيجة قرار مجلس الشيوخ بشأن هذه المعاهدة، حفاظا على أمنها وعلى الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): بصفتي الرئيس، أود أنا أيضا أن أدلي ببيان موجز يتعلق بجميع الوفود، وذلك بأكبر قدر ممكن من الحياد.

أخبرتني الأمانة العامة أن بيان الاتحاد الروسي سيكون ذا طابع إجرائي يتصل بعمل اللجنة. ومن الآن فصاعدا، لن تقبل هذه البيانات إلا في حدود ما أقر في النظام الداخلي للجمعية، أي حق الرد، أو الأمور الأخرى التي تتصل بالموضوع المتناول، أو في سياق المناقشة العامة. وهذا هو الاسلوب الوحيد الذي يمكننا به الحفاظ على النظام في المناقشة العامة. ولا يزال علينا الاستماع إلى متكلمين كثيرين لديهم بيانات ذات أهمية بالنسبة لعمل اللجنة، وسنستمع لكل واحد منهم.

إني لا أبدي رأيا في مضمون البيان الذي ألقاه الاتحاد الروسي، فهذا من حقه السيادي؛ إنما أحاول فقط كفالة حد أدنى من النظام، وإلا فستكون هناك سلسلة من البيانات لا تمت بصلة إلى عمل اللجنة.

وأكرر أن البيانات التي تُلقى ممارسة لحق الرد، أو وفقا لأحكام أخرى من النظام الداخلي للجمعية العامة، أو في سياق المناقشة العامة، مسموح بها. وقد أخبرت، كما قلت من قبل، أن ذلك البيان يتعلق بمشاكل تنظيمية.

وأسمحوا لي أن أقول على الهامش إن الرئاسة ترحب تماما بأي اقتراح يتعلق بالمسائل التنظيمية، لأنه يحدث أحيانا، كما نقول في بلدي، أن تحجب كثرة الشجر رؤية الغابة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.